

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1494

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، 12 آذار/مارس 2019، الساعة 10/10

الرئيس: السيد آيدان ليدل (المملكة المتحدة)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-10742(A)



* 1 9 1 0 7 4 2 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1494 لمؤتمر نزع السلاح.

أصحاب السعادة، زملائي الأفاضل، قبل أن نشرع في أعمالنا لهذا اليوم يسرني قبل كل شيء أن أتوجه بأحر عبارات الترحيب بزميلتنا الجديدة التي تولت مسؤولياتها ممثلة لحكومتها، سعادة السفيرة السيدة سيلفيا ألفارو إسبينوسا، ممثلة بيرو الدائمة لدى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بجنيف. فباسم حكومتي وباسم المؤتمر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم تعاوننا ودعمنا الكاملين في مهامكم الجديدة.

سعادة السفيرة، أفهم أنكم تريدون الإدلاء ببيان. لكم الكلمة.

السيدة ألفارو إسبينوسا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. أود قبل كل شيء أن أشكركم على ترحيبكم الحار هذا الصباح وأن أتوجه بتحياتي إلى جميع الممثلين الدائمين ومندوبي الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المدعويين للمشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح. إنه لشرف لي أن أخطب المؤتمر في قاعة فرانسيسكو دي فيتوريا التاريخية، ومن حولي هذه اللوحات الضخمة التي تصور العالم والقيم الإنسانية النبيلة، كالعدالة والأمل والسلام والحرية والقانون.

يوافق عام 2019 الذكرى السنوية الأربعين للمؤتمر، ويُشرفني أن أكون هنا معكم للاحتفال بالجهود التي بذلها المثات من الزملاء الذين ساهموا في تحقيق هذا التقدم الهائل في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة. ويمثل عام 2019 أيضاً مائة عام من تعددية الأطراف بجنيف ومرور 50 عاماً على إنشاء وكالة حظر الأسلحة النووية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

السيد الرئيس، لقد عملنا معاً طوال خمسة عقود متتالية حريصين على التنفيذ الكامل لمعاهدة ثلاثيلكو التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة كثيفة السكان وكانت مصدر إلهام لمناطق أخرى في العالم. واليوم بمناسبة إحياء هذه الذكرى السنوية، أود أن أجدد التزام بيرو بالسلم ونزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي. وبلدي طرف في جميع المنظومات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح ويؤيد جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل مع التركيز بشكل خاص على حظر أسلحة الدمار الشامل وإزالتها كلياً. فذلك ركيزة من ركائز سياستنا الخارجية والتزامنا بتعددية الأطراف والقانون الدولي ومبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

السيد الرئيس، لقد ضاع منا مرة أخرى التوافق في الآراء بشأن برنامج العمل. ومن حيث المبدأ فإن هذا الأمر مؤسف لأننا نظل بذلك نؤجل بدء المفاوضات في إطار ولاية هذا المحفل. لكن أمامنا مع ذلك فرصة لمواصلة المناقشات الموضوعية من قبيل تلك التي دارت العام الماضي، لتمهيد الطريق لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن. وكدليل على إرادة حكومتي السياسية لتنشيط أعمال المؤتمر وعلى عزم وفدي على إنجاح رئاستكم، لكم أن تعولوا على تأييد بيرو لمشروع المقرر المنقح الذي عُمم البارحة والذي يراعي معظم الحساسيات والشكوك، إن لم نقل جميعها، التي أعربت عنها مختلف الوفود. ولكم منا أيضاً أسمى عبارات التقدير لأن الفضل في هذا الإنجاز يعود إلى جهودكم الدؤوبة والبناءة.

السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أبدي بعض التعليقات الموجزة حول مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/WP.619/Rev.2. وليست النية من هذه التعليقات على الإطلاق الإعراب عن تحفظ أو معارضة لمشروع المقرر الذي، كما قلت، بلدي مستعد لتأييده. ويرحب وفدي بالوصف الدقيق للهيئات الفرعية المقدم في الفقرات 1(أ) إلى (د) من منطوق مشروع المقرر التي تنفادى توخي نهج انتقائي تجاه المسائل المطروحة. ونحن ننظر أيضاً نظرة إيجابية للإشارات الصريحة إلى الصكوك الملزمة

قانوناً التي تُسهم في نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة، التي تم التفاوض بشأنها على أساس غير تمييزي وشفاف وعالمي ويمكن التحقق منه بشكل فعال.

هذا ويؤيد بلدي مواصلة العمل على أساس التداول شريطة توافر الظروف لاعتماد تقارير تعكس مجالات التقارب والتباعد بين الأعضاء، في سياق كل من الهيئات الفرعية والمنسقين الخاصين. وبهذا الصدد فإننا نؤيد أحدث صيغة للفقرة 5 من المنطوق - التي صيغت لسدّ الفجوة في المقرر الوارد في الوثيقة 19/21 لعام 2018، الذي لم يسمح للأسف للهيئة الفرعية 4 باعتماد تقرير. ونحن على ثقة من أن التغييرات التي أدخلت على الصيغة الأخيرة سوف تعالج الشواغل التي أثارها الوفود الأسبوع الماضي.

وتعيين المنسق الخاص المعني بتحسين وزيادة فعالية سير المؤتمر وتوسيع عضويته يتيح، في رأينا، فرصة للدخول في حوار دون الحكم على نتائجه مسبقاً، ولتبادل تقييمات الأساليب التي توجه عملنا، وللمناقشة البدائل الممكنة، ولإقتراح آليات لاستيعاب الأعضاء الجدد وكل ما يستتبع ذلك. وفي هذا السياق فإن المنسق الخاص يحظى بموافقة وفدي. والسفراء العاملون كمنسقين لهم دعم وامتنان بلدي الكاملان لما أبدوه من استعداد لتولي مهمة قيادة أعمالنا الحساسة.

وأخيراً لدينا مبعث قلق بخصوص الجدول الزمني للاجتماعات. فمرفق المقرر لا يقدم إلا تواريخ اجتماعات الهيئات الفرعية. ونود معرفة التواريخ المحددة لعقد اجتماعات المنسقين الخاصين، نظراً لأنهم من المفروض أن يقدموا تقاريرهم في الأسبوع الأخير من شهر حزيران/يونيه. ونحن ندرك أن هذه الاجتماعات أكثر مرونة بحكم طبيعتها ولكن يجب ألا تتداخل مع اجتماعات الهيئات الفرعية.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أختتم بالتطرق لموضوع المرأة والسلام والأمن. إن بيرو على يقين من أن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين لهما تأثير مباشر على حفظ العدالة والسلام والأمن، ومن أن الدفاع عن حقوق المرأة وتعزيزها يقللان من ضعف المرأة. وبلدي، بوصفه عضواً غير دائم في مجلس الأمن، يشجع بنشاط العمل في هذا المجال الحيوي. ويتمثل عنصر رئيسي من عناصر تمكين المرأة في مكافحة العنف الجنسي في النزاعات، علماً بأن لمجلس الأمن بهذا الخصوص دوراً أساسياً يلعبه. هذا وأنا سعيدة جداً لتقاسم هذا العمل مع نساء أخريات في هذه القاعة ومع سفيرات معتمدات في جنيف بشكل عام. وأود أن أشير تحديداً إلى كل من التزموا بإدراج المنظور الجنساني في جهودهم الرامية إلى تنشيط المناقشات بشأن نزع السلاح من أجل إقامة عالم أكثر أمناً وأكثر قابلية للتنبؤ. ومن بين هؤلاء الأطراف وهذه الجهات أمين عام الأمم المتحدة وجدول أعماله لنزع السلاح؛ والممثل السامي لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو؛ ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح؛ وعدد من الوفود، من بينها وفدا كندا وشيلي، اللذان يشجعان جدول أعمال المسائل الجنسانية داخل مختلف الهيئات الدولية، ووفد لاتفيا الذي يسعى حالياً إلى النهوض بهذه المسألة الهامة في إطار رئاسته لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة.

شكراً سيدي الرئيس. وإنه لشرف لي أن أكون هنا في هذه القاعة مع جميع زملائي الممثلين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة بيرو على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي توجهت بها إلى الرئاسة وأتقدم لها، مرة أخرى، بأحر التهاني لتوليها لمهامها.

الزملاء الأفاضل، إنه لمن دواعي السرور أيضاً هذا الصباح أن أرحب بضيف موقر آخر في المؤتمر. يسرني ويسعدني أن أعطي الكلمة لسعادة السفير السيد محمد حسرين عيديد تينكو حسين ممثل ماليزيا الذي سيتولى مهام رئاسة الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020 في نهاية الشهر القادم. سعادة السفير، لكم الكلمة.

السيد تينغكو حسين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. إنه لشرف لي أن أتواجد هنا في مؤتمر نزع السلاح، المحفل المتعدد الأطراف الرئيسي لنزع السلاح.

أولاً وقبل كل شيء أود أن أتوجه إليكم بأخلص التعازي لأسر وأصدقاء الأشخاص الذين وافتهم المنية في رحلة الخطوط الجوية الإثيوبية المأساوية. والعديد من الضحايا كانوا من الأمم المتحدة والأسرة المتعددة الأطراف، وفقدانهم خسارة لنا جميعاً.

لا أنوي مخاطبة المؤتمر بخصوص المسائل الموضوعية وإنما أنوي اغتنام هذه الفرصة للإشارة إلى أنني سوف أجري مشاورات في الأيام القادمة تحضيراً للدورة الثالثة المقبلة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2020 وإنني سأجتمع معكم في مختلف المشاورات المقررة.

والعمل الجاري في هذا المؤتمر له صلة كبيرة جداً بعمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا المؤتمر وهذه المعاهدة لا يعملان في فراغ. وقد كثر الحديث عن المناخ الجغرافي - السياسي الراهن. وهذا المناخ ما زال يتطور بطبيعة الحال ولكن لا يمكننا أن نسمح له بمنع العمل. ومع كل تحدٍ توجد فرص. ونحن بحاجة إلى تحديد هذه الفرص والتحديات واستخدامها من أجل مصلحة الجميع. وبالتالي أتمنى لكم جميعاً التوفيق في مداولاتكم وأتطلع للعمل معكم في الأيام القادمة. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير على بيانه. وسمحوا لي بأن أردد، نيابة عن مؤتمر نزع السلاح، عبارات التعازي لضحايا حادث تحطم الطائرة المأساوي وأسره.

الزملاء الأفاضل، كما أعلن سابقاً هذا الصباح، أود مناقشة مشروع المقرر المنقح الوارد في الوثيقة CD/WP.619/Rev.2، الذي عمّمته الأمانة البارحة، يوم الاثنين 11 آذار/مارس. ومرة أخرى أود أن أشكر جميع الوفود التي أعربت عن وجهات نظرها إما في جلسات عامة أو بشكل ثنائي. وأنا ممتن جداً لاقتراحاتها. ولقد سعت في المشروع الأخير إلى الأخذ بما أمكن من النقاط وفي نفس الوقت الحفاظ على توازن النص بشكل عام. وسمحوا لي بأن أعرض، بإيجاز، التغييرات الرئيسية المدخلة على هذا المشروع، وهي جميعها تغييرات غير جذرية.

أولاً لقد أخذت بعدة مقترحات فيما يتصل بفقرات الديباجة. ثانياً، حاولت مزيد تحسين توازن ولايات الهيئات الفرعية والحفاظ في نفس الوقت على خصوصيتها والتوازن بينها. ثالثاً، هناك توضيح آخر لإجراءات الإبلاغ بالنسبة للهيئات الفرعية ولايات المنسقين الخاصين. رابعاً، لقد أصبح واضحاً الآن في الفقرة 8 أن أية توصيات أو استنتاجات يتقدم بها المنسقون الخاصون لا يمكن المضى بها قديماً إلا بتوافق الآراء في المؤتمر. خامساً، لقد أدرجت الآن الترشيحات لمناصب منسقي الهيئات الفرعية والجدول الزمني لذلك في المقرر. سادساً، كما تعلمون فإن كل هيئة فرعية من المقرر الآن أن تعقد ثماني جلسات أو ما لا يزيد على ثماني جلسات وليس عشر جلسات كما أُشير إلى ذلك في المشروع السابق.

لم أدرج ولم أحدد جدولاً زمنياً لاجتماعات المنسقين الخاصين بسبب طبيعة عملهم المرنة. ولقد ارتأيت من الأفضل ترك الأمر للمنسقين للبت في عدد الجلسات التي يرتقون عقدها والمرحلة التي يقررون فيها عقد الاجتماعات التي يرتقون أنهم بحاجة إلى عقدها. وبطبيعة الحال سوف أحث المنسقين الخاصين على مراعاة الجدول الزمني الأوسع لنزع السلاح فضلاً عن اجتماعات الهيئات الفرعية الأخرى لدى التخطيط لعملهم، كيما يتسنى إشراك أكبر عدد من ممكن من الوفود.

وأذكر الوفود بما قلته سابقاً - أي أن هذا المقرر مقرر إجرائي. ليس صكاً ملزماً قانوناً؛ كما وأنه ليس معاهدة. وليس، كما أفهم ذلك، المقرر الأمثل لكل وفد من الوفود في هذه القاعة. وسيكون هناك شيء ما في مشروع المقرر سيجد فيه كل وفد من الوفود، على ما أظن، صعوبة. وأمل أن يكون

في المقرر بما فيه الكفاية لكي يجد فيه كل وفد من الوفود ما يتمناه، ولكن من الأهمية بمكان تذكّر أن هذا المقرر لا يُلزم أحداً بأي شيء فيما عدا بدء حوار — أو بالأحرى، دعوني أقول، لتجديد الحوار لأن هذا العمل يستند إلى عمل السنة الماضية. وفي نفس الوقت أرى أنه إجراء هام. ومن المهم أن يكون للمؤتمر الزمان والمكان الكافيين وأن يكون بإمكانه الحصول على ما يكفي من الخبرة للنظر في بنود جدول أعماله الموضوعية لهذا العام، بالاستناد إلى العمل الذي قمنا به في العام الماضي، كخطوة إلى الأمام في اتجاه ولايات التفاوض، وأملّي أن يكون ذلك في المستقبل القريب جداً.

وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن مشروع المقرر هذا هو أفضل طريقة للقيام بذلك هذا العام، وربما كان الطريقة الوحيدة لذلك. وفي ضوء المناقشات التي دارت حتى الآن، ومع اقتراب نهاية رئاسة المملكة المتحدة، لا أنوي تقديم أي تعديلات أخرى على هذا المشروع. وإذا كانت هناك أية مقترحات محددة إضافية سننظر فيما إذا كان من الممكن الأخذ بها كتعديلات شفوية، ولكن أعتبر أنّ هذا النص يمثل إجمالاً الفرصة الأكثر حظاً للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الترتيب. ونحن الآن بحاجة إلى قرار ما إذا كنا نريد المضي قدماً بهذه الطريقة في عام 2019 من عدمه. وبالتالي أنوي طرح المقرر للاعتماد في جلستنا العامة المقبلة يوم الثلاثاء 14 آذار/مارس.

زملائي الأعزاء، بعد كل ما قيل، هل هناك أي وفد يريد تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة لممثلة أستراليا.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. تعليقاتي كلها إيجابية. أود أن أشكركم على التعديل. وأظن أنكم قلتم إنه يمثل توازناً جيداً ونحن نؤيد ذلك. ولقد أنصتتم بوضوح وأخذتم بوجهات النظر والأفكار العديدة المختلفة التي سمعتموها في هذه القاعة. وبما أن كل شيء لم يُحسم فإن ذلك يعني بشكل واضح وجود عنصر ثقة أعتقد أنه شيء جيد. ونحن بحاجة إلى بناء الثقة في هذا المحفل ولكن، كما قلتم، فإن قاعدة توافق الآراء تحمينا جميعاً ومن المفروض أن نكون قادرين على التحدث عن القضايا المطروحة أمامنا.

ويجب عدم المبالغة في التفكير في المسائل. ليست المسألة مسألة تفاوض في معاهدة. بل المسألة هي مسألة إطار وأمر كيفية استخدام هذا الإطار متروك لنا حقاً. بإمكاننا أن نواصل الحديث عن المقرر لساعات عديدة أطول بكثير، ولكن لأي غاية؟ لست متأكدة من أننا سنقترب أكثر من حل وسط. وأظن أن هذا المقرر يمثل أفضل ما سنحصل عليه. لذلك فإننا نؤيد المشروع ونحث الجميع على اتخاذ خطوة في اتجاه تأييد المشروع. ونحن نتطلع لطرحكم له لأغراض اعتماده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة أستراليا على بيانها وأعطي الكلمة لسفير المغرب.

السيد زنيير (المغرب) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، كان بود وفدي وبلدي لو اعتمدنا برنامج عمل حقيقياً هذا الصباح تمشيّاً مع ولاية المؤتمر والدور الذي كلفه به المجتمع الدولي. لكن نظراً لتعدد الأوضاع الحالية واستمرار الاختلافات بين مختلف أولوياتنا فإن وفدي دعا، منذ بدء أعمال هذه الدورة، إلى إنشاء الهيئات الفرعية قصد تيسير استئناف المؤتمر لأعماله الموضوعية في أقرب وقت ممكن. وبحدونا الأمل أن يمهد اعتماد مشروع نصنا المقرر ليوم الخميس القادم الطريق لوضع برنامج عمل حقيقي يلي مناقشتنا في دورة السنة الماضية. السيد الرئيس، لقد أيدنا المشروعين اللذين كنتم قد قدمتموهما ونود أن نعرب مرة أخرى عن تأييدنا الكامل لهذا المشروع الحالي لعدة أسباب.

السبب الأول هو أنكم، كما قلتم هذا الصباح، قد أخذتم على أنفسكم إجراء مشاورات مكثفة والنظر في جميع الاحتمالات التي قد تفضي إلى اعتماد النص. ويمكن أن أقول بدون مبالغة أن

النص المعروض علينا اليوم حل توفيقى متوازن بعناية يراعى إلى حد كبير، في رأينا على الأقل، المشاغل والأولويات المغرب عنها في هذه القاعة منذ بداية أعمال هذه الدورة.

السيد الرئيس، لقد حرصتم، كما قلتم هذا الصباح، على إدراج التعديلات الإجرائية اللازمة لتمكين الهيئات الفرعية من العمل بفعالية وللسماع لعمل المنسقين الخاصين بالاستمرار وللسماع لهم باعتماد تقاريرهم. ولا أريد بطبيعة الحال أن أتجرأ على افتراض أن النص سيعتمد يوم الخميس - وإنا كنا نأمل أن يتم ذلك فعلاً - لكن أود على أي حال أن أشكر جميع المنسقين الذين أبدوا استعدادهم للمضي بالمؤتمر قدماً.

والمغرب يعتقد أيضاً أنه من المفيد وضع آليات تنسيق للنظر في توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، واستعراض أساليب عمله، ومعالجة المسائل الناشئة في ضوء التطورات العلمية والتكنولوجية، كما ناقشنا ذلك بإسهاب. والمغرب قد دأب على التأييد الكلي لفكرة فتح باب المؤتمر أمام أعضاء جدد ستأتي مشاركتهم ومساهماتهم بالتأكيد بقيمة مضافة لمؤتمر نزع السلاح.

أخيراً سوف نتمكن، باعتماد هذا المقرر، من تفادي التسييس وآثار المناخ السياسي الحالي الذي يميز البعض من نقاشاتنا ونحن نأمل أن نتمكن أيضاً من التركيز من جديد على ولاية المؤتمر. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المغرب على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد دافيسون (كندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أظن أن أستراليا والمغرب قد تحدثا بفصاحة بالغة. دعوني فقط أتفق معهما في كون ما تقدمتم به هنا هو ما كنا قد طالبنا به منذ ثلاثة أسابيع مضت عندما انطلقت فترة رئاستكم وقلتم "لقد رأينا ما حدث في أوكرانيا - دعونا نحاول إيجاد مسار عمل آخر لنا لما تبقى من عام 2019". واستمتعتم لكم كبير من التعليقات الإيجابية حول ما حدث في عام 2018. وتجسدت نتائج ذلك الملموسة في ثلاثة تقارير وفي مناقشات دارت بشأن الهيئة الفرعية 4 انطلاقاً من عام 2018. وفي الاجتماعات التي تلت ذلك استمتعتم لبعض التحديات التي أثارها مختلف الوفود.

وهذا المقرر المنقح، كما قلتم ذلك من قبل، هو ما هو مطروح على الطاولة الآن وأظن أنه ربما كان هو الأفضل. وإذا لم يتسن لنا الاتفاق خلال هذا الأسبوع فإننا سننتقل في جميع أنواع الاتجاهات هذا العام ولكن على الأرجح أنه لن تكون لنا أية مناقشات موضوعية طوال الجزء الأعظم من عام 2019.

لقد قمتم بعملكم. والأمر متروك لنا الآن. كندا تؤيد هذا المقرر كما هو. ونود أن نطرح بضعة تعديلات إذا أمكن الاتفاق عليها في هذه القاعة، ولكن هذا يكفيننا ونود المضي قدماً به.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كندا على بيانه. هل هناك أي وفد آخر يريد تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ السيد ممثل الاتحاد الروسي تفضل لك الكلمة.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، نرحب بجهودكم المبذولة لإيجاد حل توافقي بشأن مشروع المقرر الذي من شأنه أن يفرض بنا في نهاية المطاف إلى اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل.

وبهذا الخصوص لقد كنا منذ البداية مساندين لفكرة الربط المباشر بين عمل الهيئات الفرعية وبرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. ولقد أيدنا مفهوم النهج من مسارين، أي العمل بالتوازي بشأن مشروع برنامج العمل والعمل في الهيئات الفرعية، كما اقترح ذلك أحد الوفود. ولقد اقترحنا بالإضافة

إلى ذلك مفهومين يأخذان بعين الاعتبار المبدأ الأساسي المشار إليه في ديباجة مقررهم: نهج متوازن وشامل وغير تمييزي تجاه جميع بنود جدول الأعمال.

ولن أدخل في تفاصيل كثيرة ذلك أننا قد بينا وجهة نظرنا في العديد من المناسبات. وأود فقط أن أقول أنه لم تتم مراعاة جميع النقاط المبدئية التي أثرتها في مشروع مقررهم النهائي. وبالتالي أرسلنا المشروع إلى موسكو من أجل تحليل شامل والقرار الآن بين أيدي المسؤولين في العاصمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد بيرفيرث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. شأننا شأن زملائنا من كندا وأستراليا والمغرب، وبعد مقدمتكم، لا يسعني إلا أن أتفق مع الاعتبارات التي أعربت عنها. وهذا الأسبوع هو الوقت المناسب لاتخاذ القرار بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. كما أنه الوقت المناسب لكي يظهر المؤتمر قدرته على مواصلة العمل الذي بدأه العام الماضي - أو إعادة بدء هذا العمل - بإنشاء الهيئات الفرعية. وأود أن أذكر الجميع هنا في هذه القاعة أن ما نحن بصدد قراره هو، كما قلتم سيدي الرئيس، مجرد قرار إداري وليس قراراً تنبئ بموجه أية قضايا موضوعية. فما نقره هنا هو مجرد مواصلة مناقشة ما كُلفنا بمناقشته.

ووفدي يتفق تماماً مع النص الذي تقدمتم به. النص لا يجعلنا سعداء مائة في المائة. ونود لو أدخلت بعض التغييرات عليه، ولكن في ضوء ما قلته منذ قليل فإننا مستعدون تماماً لتأييد المشروع الذي تقدمتم به. فهو نتيجة مشاورات مطولة واستماع كثيف من جانبكم، السيد الرئيس، للآراء المتنوعة والمختلفة بخصوص كيفية صياغة هذا النص، وأشعر بأنكم قمتم بعمل جيد جداً في الأخذ بكم هائل من المقترحات التي تم التقدم بها هنا في قاعة المجلس وأظن أيضاً في المشاورات الثنائية الكثيفة التي أجريتموها.

وبالتالي فإنني أتفق كلياً مع الاستنتاج الذي مفاده أن هذا هو أفضل ما يمكن الحصول عليه. والأمثل هو عدو الممكن، والوقت يمر، لذلك أود أن أقول فقط: دعونا نتفق على ما هو أماننا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير ألمانيا على بيانه وأعطي الكلمة لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. دعوني، مرة أخرى، أحبيكم وأحيي فريقكم لما بذلتموه من جهود في محاولة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع المقرر هذا.

وأظن أنني كنت واضحاً جداً منذ البداية عندما قلت إن لدي شكوكاً كثيرة بخصوص تحديد المناقشات حول الهيئات الفرعية لسنة إضافية. وأنا أعلم أنكم حاولتم بذل جهود جبارة لدعمها كيما يتسنى لنا حقاً إجراء محادثات تدفع بنا إلى الأمام ولا تجعلنا نراوح مكاننا. إلا أنني أشعر بخيبة الأمل بعض الشيء لأن اللغة المستخدمة بخصوص الهيئات الفرعية قد تم تمييزها. وكما قلت، إذن، فإنه من المخيب للأمل بعض الشيء ولكنني أدرك الظروف التي يعملون فيها. لذلك فإنني أعتقد، كما قال آخرون غيري، أن ذلك ربما هو أفضل ما يمكن أن نحصل عليه.

وأريد فعلاً أن أقول، بشيء من الإيجابية، إننا نقدر حقاً الجهود التي بذلتموها لإدراج المقترحات التي تقدمت بها الولايات المتحدة بشأن إجراء مناقشات وتعيين منسق خاص لبحث

مسألتي توسيع العضوية وأساليب العمل. وأنا ووفدي نتطلع إلى حد كبير جداً للخوض في تينك المسألتين في جلسات رسمية وكذلك غير رسمية.

هناك بعض المسائل المحددة التي يريد وفدي أن يتم التركيز عليها أثناء هذه المناقشات، وأود أن أعرض دعم وفدي الكامل للسفيرة السويسرية وهي تضطلع بمهامها.

ومرة أخرى أشكركم جزيل الشكر السيد الرئيس على ما قمتم به من جهد. وأنا أعتقد أن هذا هو أفضل ما يمكن أن نحصل عليه من مشروع يمكن أن يحظى بتوافق الآراء في هذه القاعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا.

السيد لي يانغ كون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي سيادة الرئيس أيضاً أن أشكركم على جهودكم الرامية إلى تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح بإطلاق مناقشات موضوعية من خلال الهيئات الفرعية والمنسقين.

ونحن نرحب بمشروع مقرركم المنقح. كما أننا نعتقد أن النص قد تم إثراؤه وتحسينه إلى حد كبير جداً إذ أخذ بالعديد من التعليقات والمقترحات المقدمة أثناء المشاورات، وهذا أمر قريب جداً من الوصول بنا إلى توافق في الآراء. وأود أن أعرب عن استعداد وفدي لتأييد مشروع النص كما هو وبشكل خاص فإننا سعيديون بكون النص المنقح يتضمن إطاراً زمنياً معقولاً إلى حد بعيد، إذ هو ينطوي على إمكانية عقد عدد من الجلسات يصل إلى ثماني جلسات لكل واحدة من الهيئات الفرعية. ومن شأن ذلك أن يسمح للمنسقين الخاصين الآخرين بإدارة مشاوراتهم مع الدول الأعضاء. ونحن نقدر أيضاً جهودكم الرامية إلى الحفاظ على التوازن الإقليمي والجنساني في تشكيلة المنسقين. وبالتالي يحدوني أمل أن يتسنى لجميع الوفود التحلي بأقصى قدر من المرونة والتعاون إلى أبعد الحدود من أجل اعتماد خطة عملنا الموضوعية في الوقت المناسب.

ومرة أخرى، سيدي الرئيس، أود أن أؤكد لكم دعمنا الكامل لجهودكم. وأخيراً أود أيضاً أن أرحب بسفيرة بيرو الجديدة في مجموعتنا. وأنا أتطلع للعمل عن كثب معكم سعادة السفيرة أثناء ولايتكم هنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسفير فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس، أنا أيضاً أود أن أرحب ترحيباً حاراً بسفيرة بيرو. وأنا أتطلع للعمل معها ووفدي تحت تصرفها.

أود أيضاً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم الرامية إلى إعادة مؤتمرنا إلى العمل من جديد بشكل موضوعي. وأود خاصة أن أتلافى تكرار ما قاله بشكل خاص سفير المغرب. وأنا أعتقد أن كل ما قاله هو عين الحكمة وأؤيد تقريباً كل ما قاله هذا الوفد.

هذا وأود أن أضيف بعض النقاط. كما تعلمون فإن وفدي أتيحت له الفرصة للتحدث في عدة مناسبات عن هذه العملية وأنه كان يفضل الصيغة الأولى لنصكم، ولكن الصيغة المنقحة أيضاً (Rev.1). ولكي أكون واضحاً تماماً فإننا نرى أن الصيغتين الأولىين تعكسان بشكل أكثر ملاءمة حالة تقدم مداولتنا وأعمالنا - وتقدم مداولات وأعمال مجتمع نزع السلاح - بشأن المسائل الموضوعية الأربع التي تهمنا والتي يجب معالجتها بشكل منفصل. وما زلنا نعتقد أنه بتقليص ولايات الهيئات الفرعية باستمرار فإننا نفقد مكاسب حققناها في السابق وكنا نفضل بالأحرى تنظيم أعمال

الهيئات الفرعية بحسب المواضيع وبلاستناد إلى أعمال السنة الماضية. هذا والنص، وكما أشار إلى ذلك آخرون من قبلي، ليس نصاً مثالياً ولكنه من الواضح أنه الأكثر احتمالاً للوصول بنا إلى توافق في الآراء. ولقد تلقيت، من ناحيتي، تعليمات من عاصمتي بهذا الخصوص، ولكنني تلقيت أيضاً تعليمات واضحة جداً بعدم الذهاب إلى أبعد من هذا النص. وبعبارة أخرى فإن الوصول إلى شيء أكثر تجميعاً، ولا سيما الوصول إلى شيء قد يغير الشكل العام لمشروع هذا المقرر وبنيته، من شأنه أن يطرح مشاكل بالنسبة لوفدي.

وأخيراً أود أن أشير إلى أن اختيار المنسقين جيد جداً ونحن نؤيده. وعلينا العمل الآن دون إبطاء لأن الوقت يدهمنا. لقد تأخرنا بالفعل عن الجدول الزمني للسنة الماضية ولا يمكن أن نسمح لأنفسنا بتفويت فرصة جديدة لدفع الأعمال الجوهرية من جديد في مؤتمر نزع السلاح. وفي الختام فإننا ننضم إلى التوافق في الآراء بخصوص هذا المشروع وأود أن أؤكد لكم من جديد التزام فرنسا الكامل بالمشاركة بطريقة بناءة وموضوعية في هذه الأعمال التي نأمل في إنجازها بأسرع ما يمكن. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير فرنسا على بيانه وأعطي الكلمة لسفير اليابان.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. إنني أفدرك حقاً عملكم الدؤوب. وألاحظ أن هناك لغة أو صيغة غير مألوفة جداً ولكن قد يكون ذلك انعكاساً لمشاوراتكم الواسعة والمكثفة جداً مع الدول الأعضاء الأخرى. هذا وهناك شيء أريد أن أركز عليه في هذه المرحلة وهو طابع مشروع المقرر المنقح الأقل تحديداً. وهذا ليس حقاً ما كنا نأمله لكن الواضح من مشروعكم هو أن هؤلاء المنسقين سوف يعملون بجد مستنديين إلى إنجازات الماضي، ولا سيما العمل في الهيئات الفرعية 1 إلى 4 وبشأن ضمانات الأمن السلبية.

ويحدوني الأمل أن يرشدنا الجدول الزمني للأنشطة وشروحات خطة العمل لكل هيئة فرعية إلى المجال المحدد الذي سيرغب المنسقون في التركيز عليه. والطابع المحدد لعناصر أو بنود العمل التي نحتاج إلى العمل بشأنها بجدية يجب توضيحها منذ بداية الاجتماع الرسمي. وبالتالي يحدوني الأمل أن يركز جميع المنسقين والمنسقين الخاصين على التخطيط الموضوعي وعلى البنود التي يتعين إعطاؤها الأولوية كيما يتسنى لنا العمل عليها بجدية.

هذا وبإمكان اليابان أن تدعم المقرر في هذه المرحلة. وأود أن أشدد على أننا لم نكن في العام الماضي قادرين على بداية العمل الموضوعي، وذلك حتى بعد الرئاسة الثانية. ويحدوني الأمل أن نتتمكن من الاتفاق على بداية العمل هذه المرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان على بيانه. هل هناك أي وفد آخر يريد تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة لسفير الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. في الواقع كنت متردداً في تناول الكلمة اليوم عندما رأيت هذا التأيد الواسع والضخم الذي حظي به مشروع المقرر، ولكن كان ذلك سيحرمني من فرصة الترحيب بصديقتي وزميلتي سفيرة بيرو، وهذا هو السبب الذي أدى بي إلى تناول الكلمة. الهند لها صديق جديد في هذه القاعة. مرحباً بك سعادة السفيرة.

سيدي الرئيس، بود الهند، شأنها شأن جميع الوفود، أن تحيي جهودكم في السعي إلى إعداد نص يمكن أن يحظى بتوافق الآراء، وأنا أعتقد أنكم على وشك تحقيق مبتغاكم. ومع ذلك لدي بعض الملاحظات وبما أنكم قلتم إنه لا يزال هناك مجال للتعديل ولإدخال التقيحات الشفوية أود أن أبدي بعض الملاحظات وأطرح بعض الاستفسارات.

أولاً، بما أنني أنتمي إلى واحد من أكثر بلدان العالم تنوعاً وأكثرها تعددية ثقافية وإثنية، لا أرى أي إشكال في القبول بالفقرة الأخيرة من الديباجة، ولكن أود أن أفهم الأساس المنطقي الذي تقوم عليه لأننا لم نر من قبل هذا النص بخصوص السعي إلى تعزيز التعددية الثقافية. وسنكون سعداء بالحصول على تفسير لنشأة تلك الصيغة ولكيفية ظهورها في المشروع.

ثانياً، لقد أشرنا في الاجتماعات القليلة الماضية إلى أننا ننتظر مفاوضات بشأن صكوك ملزمة قانوناً في جميع الهيئات الفرعية. والآن نرى إشارات إلى صكوك ملزمة قانوناً لثلاث هيئات فرعية فقط من بين الهيئات الفرعية الأربع، تلك المشار إليها في الفقرات 1 (أ) و (ج) و (د). ولا ترد أي إشارة إلى صك ملزم قانوناً في إطار الهيئة الفرعية 2. وتلك هي الهيئة الفرعية الوحيدة التي تغيب الإشارة إليها. وأود أن أفهم السبب. لقد أشرتم إلى أنكم تسعون إلى التماسك وإلى أن ذلك هو سبب إدراجكم لخيارات التفاوض في جميع الهيئات الفرعية الأربع. وإذا ما عملنا بذلك المنطق فإنه من الجدير بنا تماماً أن ننزع إلى الإشارة إلى صك ملزم قانوناً في إطار الهيئة الفرعية 2.

ثالثاً، أريد أن أشكركم على الأخذ بمقترحنا بأن يكون هناك تركيز خاص على عناصر الصكوك الملزمة قانوناً التي أدرجتموها في الفقرة 1 (أ). ولكن في نفس السياق أيضاً أود أن أشير إلى أنه يمكننا أن ننقح الفقرة 2 التي نشير فيها إلى هدف الهيئات الفرعية لذكر الصكوك الملزمة قانوناً بوصفها مجال التركيز أو الهدف الرئيسي واعتبار التدابير الفعالة مجال التركيز الثانوي، تماماً مثلما فعلتم في إطار الهيئات الفرعية.

رابعاً، أود أن أشير إلى صعوبة عملية واجهناها العام الماضي. لقد تطرقت لها من خلال آليات الإبلاغ ولكنني أتساءل عما إذا كان عقد جلستين رسميتين سيمنح الوفود ما يكفي من الوقت للتعبير عن وجهات نظرها وطرح مواقفها وتسجيل هذه المواقف، نظراً للقدر الكبير من الاهتمام الذي قد تولده هذه الهيئات الفرعية. وفي ذلك السياق، أقترح أن نمح المنسقين شيئاً من المرونة.

ويمكن أن نمح المنسقين سلطة إعلان اجتماع غير رسمي رسمياً أو اجتماع رسمي غير رسمي. والاجتماعات غير الرسمية على أي حال ليست كافية، لذلك إذا كان منسقي الهيئات الفرعية يرتأون حاجة إلى اجتماع رسمي آخر، سواء أثناء اعتماد التقارير أو حتى في بداية تلك العملية أو أثناءها، يجب أن تكون لهم سلطة الدعوة إلى عقد اجتماع من هذا القبيل. وما أن نعتمد المقرر، بما في ذلك الجدول الزمني، يصبح من الصعب جداً علينا تغيير شكل الاجتماعات، لأن ذلك سيتطلب عندئذ مقررًا آخر من جانب مؤتمر نزع السلاح. وسيكون من الوجهة إذن لو تضمن هذا المقرر منح المنسقين - زملاءنا الموقرون وهم جميعهم سفراء - قدرًا من المرونة. لذلك فأنا متأكد من أنه بإمكاننا منحهم كامل الثقة وإناطتهم بسلطة صنع القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الهند على بيانه. وسوف أفكر بطبيعة الحال في النقاط المحددة التي أثارها وأرحب بتقديم آراء وردود فعل الوفود على تلك المقترحات على أساس ثنائي الأطراف. وأود أن أقول ببساطة إن فقرة الديباجة التي تشير إلى التعددية الثقافية كانت اقتراحاً مقدماً من أحد الوفود. وسأتأكد على أساس ثنائي الأطراف مع ذلك الوفد لمعرفة ما إذا كان ذلك فعلاً ما كان يقصده. وفيما يتعلق بمسألة الصكوك الملزمة قانوناً، وكما لاحظ ذلك السفير، فإن الفقرة 2 تقول فعلاً إن الهدف من هذه الهيئات، جميع الهيئات الفرعية، هو التفكير في التدابير الفعالة، بما في ذلك الصكوك الملزمة قانوناً.

إني أدرك تماماً أن الوفود لها تفسيرات مختلفة لما يستتبعه حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى، ولقد حاولت في المشروع الذي تقدمت به الحفاظ

قدر المستطاع على التوازن، محترماً وجهات نظر جميع الوفود. ومرة أخرى فإن هذه وسيلة لمواصلة محادثاتنا عوضاً عن طريقة لإنهاء تلك المشاورات، التي أعتقد أنه ما زال أمامها مشوار طويل. لكن سأفكر في الاقتراحات التي تقدم بها السفير.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد (مصر) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أولاً أود أن أرحب بسفيرة بيرو وأهنئها على انضمامها إلى مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لها كل التوفيق وأؤكد لها دعمنا الكامل. واسمحوا لي أيضاً بأن أكرر، بطبيعة الحال، خالص تقديري لكافة الجهود التي دأبتم على بذلها سيدي الرئيس.

عندما تلقينا الصيغة المنقحة الثانية أرسلناها إلى عاصمة بلدنا ونحن في انتظار المزيد من التعليمات. لكن لدينا بعض التعليقات. العديد منها إيجابي؛ وبعضها ملاحظات نعتقد أنها يجب أخذها بعين الاعتبار. وسأحاول أن أكون سريعاً جداً في تعليقاتي.

إننا نرحب بإدراج فقرة الديباجة كما اقترح ذلك زملاؤنا الروس، التي صيغت لإعادة تأكيد أهمية العمل بطريقة متوازنة وشاملة، والعناوين الجديدة للهيئات الفرعية الأربع، التي وردت فيها الإشارة إلى جدول الأعمال، والتسليم بالملاحظات التي أبدتها وفدنا وأبدتها وفود أخرى فيما يتعلق بعناصر صك ملزم قانوناً. ونحن نتفهم تماماً الشرح الذي قدمتموه فيما يتصل بالهيئة الفرعية الثانية.

ولقد أحطنا علماً بالمنسقين المقترحين للهيئات الفرعية والمنسقين الخاصين المقترحين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفراء على استعدادهم لتولي هذه المسؤولية. ونحن على ثقة من أنهم سيتولون هذه المهام بأعلى مستوى من المهنية والحياد والنزاهة.

وبشكل عام نحن نقدر التعديلات المدخلة بخصوص الآلية التي ستقدم الهيئات الفرعية التقارير في إطارها والتوضيحات العملية الإضافية التي ستعتمد التقارير بموجبها. ومع ذلك نحن نرى أنه يكون من الأكثر استنساباً أن يقدم المنسقون التقارير إلى المؤتمر من خلال الرئيس لغرض اعتمادها.

وأود أن أطلب توضيحاً بخصوص الآلية - التقرير في شكل بيان الذي تقترحونه - التي سيقدم بها المنسقون الخاصون تقاريرهم. ماذا سيكون وضع هذا البيان؟ هل سيكون بياناً شخصياً للمنسق الخاص؟ وإذا كان الحال كذلك فلا بد من توضيحه في النص بلغة ماثلة لتلك المستخدمة في الفقرة 5.

ونشكركم على إدراج الجدول الزمني لاجتماعات الهيئات الفرعية ونرحب بعدد الجلسات الجديد المقترح للهيئات الفرعية، الأمر الذي من شأنه أن يحسن الفعالية. لكن أود أن أشير إلى أن الجدول الزمني، كما اقترح، سيصادف شهر رمضان المعظم بالنسبة للوفود المسلمة. وسيدوم شهر رمضان من 5 أيار/مايو إلى 6 حزيران/يونيه ونحن نطلب أن توزع الجلسات بالتساوي طوال الأشهر الثلاثة المخصصة لها. وكما نرى من خلال الجدول الزمني فإن الجلسات مركزة في شهر أيار/مايو وأن الجلسات الصباحية وجلسات بعد الظهر مقرر في هذه الفترة الزمنية التي تتزامن مع شهر رمضان. وتلك الفترة الزمنية تشمل أيضاً عيد الفطر المبارك. وبإمكان بطبيعة الحال أن أمدكم بالتواريخ المحددة إن شئتم. ويمكن أن ننظر أيضاً في الاقتراح الذي تقدم به سفير الهند فيما يتصل بمنح المنسقين مزيداً من المرونة لترتيب الجدول الزمني.

سيدي الرئيس لقد دعم وفدي في الأسابيع الماضية جهودكم الهائلة لإعداد مقرر متوازن وشامل يسمح لنا ببدء عمل المؤتمر. ونحن نعتقد أن المشروع المنقح الحالي يقربنا كثيراً من بلوغ هدفنا ونحن مستعدون لمساندتكم في جهودكم النهائية. ونحن نتطلع لبدء العمل الموضوعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر على بيانه وسوف أفكر فعلاً في تلك النقاط، ولا سيما النقطة المتعلقة بالجدول الزمني. لقد سعينا إلى إقامة توازن بين تواجد المنسقين وسائر الجلسات في إطار الجدول الزمني لنزع السلاح في جنيف لتوزيعها بأفضل ما يمكن، ولكن إذا كانت هناك مقترحات محددة حول كيفية مزيد الأخذ بتلك الشواغل وغيرها فسوف نبذل كل ما بوسعنا لأخذها بعين الاعتبار. وكما قال الممثل فعلاً فإن تقارير المنسقين الخاصين ستقدم بناءً على اختصاصهم الشخصي. وكما جرت العادة في السابق تتخذ التقارير شكل بيان ينعكس بعد ذلك في المحضر النهائي لمؤتمر نزع السلاح. ولكن إذا كان من المفيد مزيد توضيح ذلك فإننا بإمكاننا أن نفعل ذلك.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد محمد (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. دعوني أبدأ بالترحيب بسفيرة بيرو الموقرة. وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر لكم جميعاً لما بذلتموه من جهود لجعل مؤتمر نزع السلاح يعود إلى العمل من جديد.

سنبدي تعليقاتنا النهائية يوم الخميس. ونحن، شأننا شأن معظم الوفود الأخرى هنا ما زلنا في انتظار تعليمات من عاصمتنا. لكن اسمحوا لي رجاءً بتسجيل شواغلنا مرة أخرى إزاء مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/WP.619/Rev.2. وأنه لمن المؤسف ألا يتضمن نص منطوق المقترح عبارة "التفاوض". فهو يقتصر على مجرد الإشارة إلى خيارات التفاوض عندما يشير إلى تركيز معين على عناصر صكوك ملزمة قانوناً أو ترتيبات وخيارات دولية أخرى للتفاوض.

وكما تعلمون فإن جنوب أفريقيا قد دأبت على دعم كل الجهود الرامية إلى إعادة المؤتمر إلى العمل من جديد وتمهيد الطريق أمام المفاوضات، طالما أنها لا تقوض سياستنا العامة ذات الأولوية التي هي نزع السلاح النووي. غير أن المسؤولية الأولية لكل دورة من دورات المؤتمر لا تزال اعتماد برنامج عمل بغية البدء في العمل الموضوعي. وقد أنشئ المؤتمر لغرض إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وأية إجراءات تقصّر في ذلك تعني أن المؤتمر مقصّر في الاضطلاع بولايته.

إننا نرحب بجهودكم لكن نود أن نحذر من مغبة التسرع في اتخاذ قرار. وكما قلت سابقاً فإننا ننتظر تعليمات من عاصمتنا. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد مارتينس رويث (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. أولاً وقبل كل شيء أود أن أرحب بسفيرة بيرو وأؤكد لها استعدادنا للعمل معها. سيدي الرئيس، على الرغم من موقف وفدي من إنشاء الهيئات الفرعية الذي تعرفونه جيداً فإننا نقدر كل التقدير الجهد الذي بذلتموه في التفاوض في مشروع المقرر هذا والعناية التي أوليتموها لتعليقات مختلف الوفود في إعداد نص أكثر توازناً.

لن أذكر بالتحديد الجوانب الإيجابية لمشروع الإعلان ولكن أود أن أسجل في هذا الاجتماع الرسمي تخوّف وفدنا الشديد بخصوص التفسير المحتمل لعبارة "بناءً على السبل الممكنة للمضي قدماً،

المحددة في الوثيقة ... (كل تقرير من تقارير الهيئات الفرعية) " في الفقرات 1 (أ) و (ب) و (ج) و (د). ولئن بدا ذلك أمراً معقداً إلا أننا نود ببساطة توضيح أن هذه الصيغة، في رأي وفدنا، يجب ألا تفرض أية قيود على كيفية معالجة المسائل في كل هيئة من الهيئات الفرعية وإنما يجب قراءتها في سياق الجزء الأخير من الفقرة 2 من المنطوق الذي ينص على أن جميع الآراء والمقترحات الماضية والحاضرة والمقبلة يجب بالضرورة أخذها بعين الاعتبار. ونحن ندرك أن المراعاة الكاملة لهذه المسائل سوف تبدأ داخل الهيئات الفرعية بعيداً عن قيود تقارير السنة السابقة.

وبود وفدي أن يتطرق أيضاً لمسألة الاقتراح الذي تقدم به سفير الهند فيما يتصل بإقامة توازن بين الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية داخل الهيئات الفرعية. وكما كان الحال في السابق فإن وفدي يفضل عقد عدد أكبر من الاجتماعات الرسمية. فمن الناحية المبدئية نحن نفضل أن تكون الاجتماعات الرسمية هي القاعدة والاجتماعات غير الرسمية الاستثناء. ولكن أعتقد أن إحدى الطرق لمعالجة هذا الأمر تتمثل في إعطاء المرونة للمنسق لقرار متى يمكن عقد اجتماع رسمي. ومن البديهي أننا سنتبع عن كثب أية تعليقات أخرى قد تبديها الوفود بخصوص مشروع النص وسوف نظل نتوخى نهجاً بناءً فيما يتصل بأي قرار قد يحتاج الأمر إلى اتخاذه الخميس المقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى إتاحة الفرصة لي لأكرر من جديد أن ولايات الهيئات الفرعية فعلاً ليست شاملة أو تقييدية ولأي وفد أن يطرح، في إطار النظام الداخلي، أية مسألة يراها وجيهة. وأعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ديلغادو سانثيس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. أود أن أبادي بعض التعليقات الأولية بشأن وجهات نظر بلدي بخصوص المقترح ومشروع المقرر المعروضين علينا. أولاً وقبل كل شيء أود أن أشكركم على عملكم الدؤوب كرئيس في السعي إلى إيجاد حل يرضي جميع الوفود، وعلى المهنية التي أبديتها طوال فترة رئاستكم. ونحن نقدر كيف حاولتم تسويق الصيغة المستخدمة فيما يتصل بالهيئات الفرعية التي كانت في رأينا قراراً حكيماً. ومن الأهمية بمكان الإشارة، بخصوص جميع الهيئات الفرعية، إلى الحاجة إلى التركيز على الصكوك الملزمة قانوناً - ولو أن هذه الصيغة لم يُحتفظ بها في نهاية الأمر فيما يتصل بالهيئة الفرعية 2. ونحن نسلم بالجهود المبذولة لتوضيح الصيغة المتعلقة بعدم وجود أي حاجة إلى إشراك الخبراء في مسائل إجرائية محضة، ولو أنه من الواضح أن الخبراء سيحتاجون إلى الإسهام بمعارفهم المتخصصة في عمل نزع السلاح الموضوعي.

ونحن نرحب أيضاً بالإضافات التي أدخلتموها على الديباجة وإدراج الفقرة 4 والجملة الأخيرة من الفقرة 5 في محاولة للأخذ ببعض تحفظات وفدنا ووفود أخرى في المشاورات السابقة. لكن أود مع ذلك أن أ طرح عدداً من الشواغل، ولا سيما فيما يتعلق بنطاق ولاية الهيئة الفرعية 2 المحدود. وهذه هي المرة الأولى التي يُدرج فيها المنسقون في مشروع المقرر. ولا بد من مراعاة الأساليب والمعايير المستخدمة لاختيار المنسقين، ذلك أن لها وظيفة هامة يجب أن تقوم بها بالاستناد إلى مبادئ تعددية الأطراف والنزاهة واحترام النظام الداخلي لهذه المؤسسة. وبالتالي سننظر بعناية في هذه المقترحات. وبكل صراحة نحن لا نفهم لماذا نمانع، هذا العام، إنشاء هيئة فرعية لبحث المسائل الناشئة وما زلنا نقترح تعيين منسق خاص خرقاً للممارسة المتبعة وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه العام الماضي. ونحن نعتقد أن ذلك يمكن أن يزيد تيسير اعتماد مقرر. وكما أوصى بذلك زميلنا من الوفد الصيني في الجلسة الأخيرة ربما كان استئناف ممارسة العام السابق فكرة جيدة.

وكوبا تساند عمل المؤتمر الموضوعي. ومع ذلك أود أن أشدد على أن ولايتنا تتمثل في التفاوض في المعاهدات. وليست مهمتنا التداول، الذي هو أساساً الولاية التي سُنَّات بالهيئات الفرعية. وهذا يتركنا في مأزق: في حين أن الهيئات الفرعية توفر بدون شك سبيلاً للخروج من الركود الذي

أعاق المؤتمر فإنه يبعدنا أيضاً عن ولايتنا. وهذا النوع من الممارسات الذي يتكرر على مر الأعوام يمكن أن يقوض هدف المؤتمر. ونود، شأننا شأن الوفود الأخرى، أن نعرب عن قلقنا إزاء مجرى الأمور هذا الذي يبعدنا عن ولاية المؤتمر.

وعلى إثر توافق الآراء الذي تم التوصل إليه العام الماضي فإن المقترح المقدم هذا العام للتركيز على المسائل الإجرائية ما زال هو الآخر يبعدنا عن ولاية المؤتمر المتمثلة في التفاوض في معاهدات وصكوك ملزمة قانوناً. ونحن نشعر بخيبة الأمل لأن تعيين منسق خاص واحد معني بتحسين وفعالية سير المؤتمر وتوسيع عضويته إنما هو خطوة إلى الوراء. ونحن نسلم بأنكم تعتبرون ذلك حلاً توفيقياً ممكناً لتحقيق توازن في مثل هذا المجال الحساس ولكن وفدنا، شأنه شأن غيره من الوفود، يظل قلقاً إزاء ما إذا كان من الضروري حقاً طرح هذا الموضوع أمام المؤتمر، ولا سيما في وقت أصبح فيه هذا المحفل مسيساً بدرجة عالية. وما زلنا نرى غموضاً في ولاية المنسق الخاص وغياب أي إطار زمني للجلسات المقررة وصياغة تنص على مشاورات دون إشراك جميع الدول الأعضاء في المؤتمر.

ونلاحظ كذلك التناقض، أو التناقض الواضح، بين صياغة الفقرة 8 من جهة والفقرتين 4 و5 من جهة أخرى. ويبدو، من خلال الفقرة 8، أن المنسق الخاص لا يحتاج إلى الامتثال للمادة 35 من النظام الداخلي، التي هي ملزمة لنا جميعاً وتنعكس بالشكل الصحيح في الفقرة 4 فيما يتصل بالهيئات الفرعية. وهذه هي القاعدة التي تضمن عقد مشاورات واسعة مع جميع الأعضاء بطريقة شفافة وشاملة للجميع. وتقتصر الفقرة 8 أيضاً في توضيح طبيعة التقرير الذي يجب تقديمه في بيان. ولقد أوضحتم منذ قليل أن ذلك يتم بصفة شخصية. لكن، في حين أن الفقرة 5 تشير إلى ذلك فيما يتصل بالتقارير التي يجب أن يقدمها منسقا الهيئات الفرعية فإن الفقرة 8 لا تشير إلى ذلك. وأياً كان سبب هذا الغموض فإن هذه الاختلافات الدقيقة في الصياغة جلية. ونحن نفهم أيضاً، في الفقرة 5، أن التقارير التي يمكن أن يقدمها منسقا الهيئات الفرعية يجب أن تكون مشروطة بعدم وجود تقرير يحظى بتوافق الآراء كما أنه، من الناحية المنطقية، إذا اعتمدت هيئة فرعية تقريراً بتوافق الآراء فإن تقديم المنسق لتقرير آخر، مهما كانت صفة المنسق الشخصية كمنسق، من شأنه أن يقوض دوره كمنسق ويخفي كون تقرير حظي بتوافق الآراء قد اعتمد وأن مواقف وطنية قد حُددت. وفجأة سيكون هناك هذا التقرير الآخر ولن نعرف كيف نقيس أبعاده.

أخيراً، وكما أشرنا إلى ذلك منذ بداية هذه المفاوضات، ليس هناك جدول زمني لاجتماعات المنسقين الخاصين. نحن نراعي كون هذه المرونة يمكن أن تساعد في جعل الولاية أكثر مرونة. ولكن التنظيم لا يتعارض بالضرورة مع المرونة. وإذا كان الحال كذلك فإننا نقول عندئذ إن الهيئات الفرعية لا تمتلك المرونة. ولكننا في الواقع قلقون لأن المرونة التي نمنحها أو التي نعتزم منحها بحكم عدم تحديد جدول زمني لعمل المنسقين الخاصين من شأنها أن تقضي على التوازن، وهذا أمر ليس وفدنا مستعداً لقبوله. وفجأة فإننا لسنا فقط بصدد التداول عوضاً عن التفاوض في معاهدات، وإنما نحن أيضاً بصدد التحادث فيما بيننا وقضاء المزيد من الوقت في المسائل الإجرائية عوضاً عن الاهتمام بالمسائل الموضوعية. ونحن نرى أنه من الأهمية بمكان إدراج اجتماعات المنسقين الخاصين، الرسمية منها وغير الرسمية، في الجدول الزمني للعمل، وأن من شأن ذلك ألا يجعل عملنا أقل مرونة على الإطلاق وإنما من شأنه بالأحرى أن يعطيه شكله ويحافظ على التوازن اللازم بين المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية.

بالإضافة إلى ذلك نحن لا نفهم لماذا يتعين على المنسقين الخاصين تقديم تقاريرهم قبل الأسبوع الأخير من الجزء الثاني، في حين أننا لا نعرف ما إذا كان هذا العمل سيمضي بسرعة أو ببطء. فمن جهة نحن تنفادى إضافة جلسات إلى الجدول الزمني للعمل لمنح المنسقين مزيداً من

الشفافية و، من جهة أخرى، نحد من مرونتهم عن طريق الإلحاح على تقديمهم لتقاريرهم قبل الأسبوع الأخير من الجزء الثاني من المؤتمر. وبعبارة أخرى فإننا نواجه على ما يبدو تناقضاً آخر غير مرغوب فيه.

ونحن في انتظار تعليمات من عاصمتنا في الوقت الحاضر ولكننا توافقون للقيام بما أمكن من عمل بناءً. ويحدونا الأمل أن تتم معالجة أشد مشاغلنا إلحاحاً، ذلك أننا لم نلاحظ أي معارضة مباشرة لها. وعلى سبيل المثال نحن لا نرغب في عقد اجتماعات لمجرد عقد 45 جلسة؛ وليس هذا ما كنا قد تحدثنا عنه هنا. ونعتقد أن هناك مجالاً لمراعاة هذه الأنواع من المشاغل. ونظل منفتحين لاستكشاف مشروع المقرر هذا من المنظورين الموضوعي والإجرائي، بل وحتى لقيام طرف ثالث بتحديد من يكون المنسقون وكيف يكون الجدول الزمني الكامل للجلسات، شريطة أن يساعد ذلك على النهوض بعملنا - ذلك أن هدفنا الرئيسي هو، بطبيعة الحال، إحراز تقدم بشأن المسائل الموضوعية.

وكما سبق أن أشرت فإن الهيئات الفرعية، في حين أنها تمثل خطوة إلى الأمام - وهذا أمر نتفق فيه مع عدد من الوفود الأخرى - إلا أنها لا تيسر حقاً عملنا الموضوعي بما أن هدفنا ليس التداول وإنما التفاوض في صكوك ملزمة قانوناً. وباعتماد مشروع المقرر هذا لن نكون قد اتفقتنا على برنامج عمل المؤتمر أو شرعنا في مفاوضات بشأن أي معاهدة أو صك ملزم قانوناً. لكننا نقدر النهج التدريجي خطوة بخطوة لكونه يمكن أن يقربنا أكثر من القرارات قيد البحث في هذا المؤتمر التي أنا متأكد أننا نتفق جميعاً على كون إلحاحها بالغ الأهمية. وكون 20 سنة قد انقضت دون أية نتائج يبرهن، في رأيي، على مدى التزام بعض الوفود بالنهوض بهذا المؤتمر، لذلك فإنني لا أدري ما إذا كانت أربعة أو خمسة أيام أخرى ستكون مشكلة بالنسبة لنا حقاً.

شكراً جزيلاً سيدي الرئيس، مرة أخرى، وليس فقط بمعنى دبلوماسي، نقدر حقاً المهنية التي أدرتم بها النقاشات والجهود التي بذلتها للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن صياغة مشروع المقرر هذا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس، بود وفدي قبل كل شيء أن يرحب بممثلة بيرو الدائمة الموقرة في أسرة مؤتمر نزع السلاح. ونحن نتطلع للعمل معها ومع وفدها في الأيام القادمة.

ونشكركم سيدي الرئيس على تعميم مشروع المقرر المنقح. ونحن نخطط علماً أيضاً بملاحظاتكم الافتتاحية. إنه فعلاً محاولة جادة جداً لتقريبنا أكثر من توافق في الآراء وأرضية مشتركة، بشأن اعتماد مشروع المقرر. ونحن نقدر المشاورات المكثفة التي أجريتموها والطريقة المفتوحة جداً على جميع وجهات النظر والمقترحات.

وليس من السهل أبداً بطبيعة الحال، بل ولربما كان من المستحيل، التوفيق بين جميع وجهات النظر وما تفضله جميع الوفود في المؤتمر، ولكننا ممتنون شديد الامتنان لما تبذلونه من جهود بهذا الصدد. ولقد شهدنا إدخال العديد من التحسينات على النص - مثلاً التحسينات المدخلة على الديباجة وعلى الفقرات التي تم فيها ترشيد وتنسيق ولايات الهيئات الفرعية، الأمر الذي جعلها بالتالي أكثر توازناً وشمولاً، والتحسينات المدخلة على الفقرتين 5 و8 من المنطوق فيما يتصل بالإجراءات، التي أصبحت أكثر وضوحاً، والتي بمقتضاها تقدم الهيئات الفرعية ويقدم المنسقان الخاصان بالمقترحات التقارير.

ونحن نشيد أيضاً بالسفراء الذين تطوعوا للعمل كمنسقين لمختلف الهيئات الفرعية وكمنسقين خاصين. ونحن ندعمهم دعماً كاملاً. وجميعهم مؤهلون كل التأهيل للقيام بهذا الدور. شكراً لكم أيضاً على الجدول الزمني هذا؛ فهو يوفر الوضوح وقابلية التنبؤ وفي الغرض تماماً في رأينا.

وفي نفس الوقت توجد بطبيعة الحال بعض التفضيلات التي أعربت عنها باكستان والتي لم يتسن إدراجها في مشروع المقرر. مثلاً كنا نفضل لو أمكن تسمية الهيئات الفرعية كما كان الحال العام الماضي وفقاً للبنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر وأن يكون تأطيرها أقرب من نموذج العام الماضي. وكنا قد أعربنا عن تفضيلنا لهيئة فرعية مكرسة للغرض بشأن المسائل الجديدة والناشئة لتغطية البنود 5 و 6 و 7 من جدول أعمال المؤتمر.

ومع ذلك نلاحظ أن المشروع المنقح ليس إلا حلاً توفيقياً لا يمكن أن يأخذ جميع وجهات النظر بعين الاعتبار. ونحن نتعامل معه حالياً بتلك الروح ونعتبر الإطار الذي سيتم وضعه من خلال مشروع المقرر هذا إسهاماً موضوعياً ولملموساً جداً في النهوض بأعمال المؤتمر. ومن شأنه أن يسمح بإجراء مناقشات موضوعية بشأن جميع بنود جدول الأعمال والمسائل ذات الصلة، ونظراً لقلة توافق الآراء بخصوص البدء في المفاوضات فإننا ننظر إليه كخيار أفضل بديل، أي كبديل لا يحجب بالمواقف والمصالح الوطنية لأي دولة عضو.

وبإيجاز فإنه في حين أن مشروع المقرر ليس مثالياً بالنسبة لوفدنا أو بالنسبة للعديد من الوفود الأخرى فإننا نسلم بأنه ليس إلا حلاً توفيقياً وقد أرسلنا وفقاً لذلك توصية إيجابية إلى عاصمتنا. وبجدونا الأمل في الحصول على رد إيجابي في القريب العاجل. ونحن نتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء بعد مراعاة وجهات نظر وشواغل جميع الوفود وبالتالي إلى العمل الموضوعي التقني والقائم على التعددية الثقافية في المؤتمر. وأخيراً سيدي الرئيس، وفي حالة إدخال أية تغييرات أخرى، سنحتاج بطبيعة الحال إلى الاتصال مجدداً بعواصمنا للحصول على تعليمات جديدة، ولكن إذا كان النص مفتوحاً فإن وفدي سيود أيضاً التقدم ببعض التعديلات. شكراً جزيلاً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا.

السيد فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تقدر الجهود التي بذلها كل من رئيس مؤتمر نزع السلاح، السفير آيدان ليدل ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والأمانة لتقديم مشروع مقرر منقح ثانٍ. وبما أننا تلقينا هذا المشروع البارحة فإننا حالياً بصدد استشارة زملائنا في كراكاس. ونحن نعتقد أن هذه الوثيقة توفر أساساً سليماً لإحراز تقدم ونحن على ثقة من أنه، تحت رئاستكم، سيتسنى اتخاذ الخطوات اللازمة للمؤتمر للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع المقرر.

ونحن نكرر أننا نفضل النظر في خطة العمل والبدء في المفاوضات فوراً. ونخطط علماً أيضاً بقلق متنامٍ بالنزعة الظاهرة في مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء هيئات فرعية بهدف تفادي مفاوضات نزع السلاح بشكل ممنهج. وبناءً على ذلك فإن بلدي يدعم فكرة إنشاء هذه الهيئات فقط شريطة أن تكون أداة لمساعدة المؤتمر على استئناف عمله الموضوعي. وفي نفس السياق نحن على يقين من أن العمل الحيوي أمام هذه الهيئات الفرعية لا يمكن أن يكون مرهوناً بمسائل إجرائية ولا بد من القيام به بطريقة شفافة ومتوازنة وشاملة تماماً.

وإننا نعتقد أنه يجب إنشاء هيئة فرعية للنظر في المسائل الناشئة والتكنولوجيات الجديدة ونقترح ذلك. ونود أيضاً لو أقيمت صلة واضحة ومحددة بين عمل وأنشطة الرئاسة وعمل وأنشطة الهيئات الفرعية ومنسقيها. ونحن نرى من الإيجابي كون الديباجة تلمح إلى ضرورة قيام المؤتمر بعمله بطريقة متوازنة وشاملة للجميع. ولا بد من التذكير بأنه طبقاً للنظام الداخلي يجب أن تشارك جميع الدول الأعضاء في المؤتمر في عمله في ظروف من التساوي كدول مستقلة طبقاً لمبدأ التساوي في

السيادة المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. ومبدأ التساوي في السيادة يعني ضمناً أن المؤتمر، لكي ينجح، لا بد له من أن يكفل المعاملة القائمة على معاملة مؤسسات وحكومات هذه الدول في ظل الاحترام. والوفود التي تتولى مسؤولية قيادة الهيئات الفرعية عليها أن تسهر على قيام هذه الهيئات بعملها بشكل محايد وشفاف. ويأسف بلدي لكون بلدان لا يمكنها أن توفر مثل هذه الضمانة مقترحة للتعين بصفة منسقين.

ولقد سبق لبلدي أن أعرب عن تفضيله لإنشاء هيئة فرعية لبحث المسائل الناشئة والتكنولوجيات الجديدة. فمن شأن ذلك أن يساعد على تأمين الاتساق مع فقرة دياحة مشروع المقرر الحالي التي تنص، على سبيل التذكير، على أن بنود جدول أعمال المؤتمر لها نفس الوزن بالتساوي. وفيما يتصل بالمنسق الخاص المعني بتحسين وفعالية سير المؤتمر وتوسيع عضويته نحن نفهم أن هذه المبادرة والتعيين المقترح يتفقان مع مبادرات سابقة صادرة عن المؤتمر للخروج من وضع الجمود. لكن ما زلنا حتى الآن لا نعرف أسباب ذلك أو إنجازات هذه المبادرات وكيفية تحسينها للوضع الراهن. ونحن نعتقد أن إخفاق هذه المبادرات ينعكس في حالة الجمود الراهنة التي يجد فيها المؤتمر نفسه بشكل واضح جداً ويعد هذا الفشل دليلاً على أنه ما من استعراض لأساليب العمل يمكن أن يضمن حلاً لهذا الجمود دون الإرادة السياسية اللازمة.

وفي مثل هذا السياق المستيس لا يمكن أن يفيد تنفيذ هذه المبادرة إلا لتقييد وعرقلة المشاورات بشأن المسائل الموضوعية ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمؤتمر. وهذا الوضع وطريقة تقديم المقترح إلى المؤتمر لا يصلحان إلا لتسييس الأمور أكثر. ولقد طلب وفدي مراراً وتكراراً تقديم ضمانات لتأمين عدم استخدام الآلية المقترحة كمنطلق للتسييس ولمضايقه بلدان معينة. ولقد طلبت وفود عديدة في هذه القاعة مزيداً من الإيضاحات والمعلومات بخصوص ولاية ومعايير عمل هذا المؤتمر وذلك، بشكل خاص، قصد تحسين سير عمله وفعاليته وتوسيع عضويته. وطلبت إيضاحات أيضاً بخصوص شكل المشاورات وطريقة تقديم التقارير. ونحن نلاحظ بقلق أن الضمانات قد شهدت تقليصاً عوضاً عن تسجيل تزايد بما أنه تم تعيين منسق واحد بدلاً من ثلاثة من المجموعات الإقليمية. والفقرة 7 من مشروع المقرر المنقح تشير إلى تشاور المنسقين الخاصين مع الدول الأعضاء في جلسات رسمية وغير رسمية لكنها لا تقترح جدولاً زمنياً لهذا الغرض.

ونحن نشعر بالقلق أيضاً لأنه في حين أن الهيئات الفرعية ستواصل العمل إلى غاية آب/أغسطس 2019 فإن المنسقين الخاصين لن يكون بإمكانهم العمل إلا إلى غاية الأسبوع الأخير من الجزء الثاني من المؤتمر. وهذا يعني أن المنسقين الخاصين، بمن فيهم المنسق الخاص المعني بالمسائل الناشئة والتكنولوجيات الجديدة سيحتاجون إلى العمل بسرعة وبشكل انتقائي. ونكرر من جديد أننا نفضل عدم جعل مناقشة المسائل الموضوعية مقيدة بمناقشة المسائل الإجرائية. ونكرر أن هذا الأمر ما من شأنه إلا أن يساهم في استمرار شلل المؤتمر. ووفدي يسلم بالحاجة إلى إعادة النظر في عضوية المؤتمر شريطة أن تكون إعادة النظر موجهة نحو التوسيع، بما أن ذلك بإمكانه أن يأتي بزخم جديد وأفكار جديدة في المحفل. غير أن وفدي يعارض بشدة أي جهد يرمي إلى استبعاد بعض الدول الأعضاء.

ويعود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية ويؤكد أن مشروع المقرر المنقح يوفر أساساً سليماً للتفاوض. فقدد كبير من العمل سيتم إذا ما تم التوصل إلى توافق في الآراء في الأيام القادمة. ولا بد من القيام بهذا العمل بشكل مستفيض وشفاف في ظل احترام مشاعر جميع الوفود ووجهات نظرها. وبالتالي، وفي ضوء النقاط المثارة حتى الآن نوصي بمسارات العمل التالية. الخيار 1: تقسيم مشروع المقرر المنقح إلى جزأين، ينشئ جزؤه الأول الهيئات الفرعية الخمس، بما في ذلك الهيئة الفرعية المعنية بالمسائل الناشئة والتكنولوجيات الجديدة التي ستتولى تنسيقها بيلاروس، فيما تتولى الهيئة الفرعية الثانية

تعيين المنسق الخاص المعني بتحسين وفعالية سير المؤتمر وتوسيع عضويته وتحديد أسماء أولئك الذين سيعملون بصفة منسقين للهيئات الفرعية و/أو منسقين خاصين. الخيار 2: اعتماد مقرر أولي لإنشاء خمس هيئات فرعية، بما فيها هيئة فرعية معنية بالمسائل الناشئة والتكنولوجيات الجديدة تتولى تنسيقها بيلاروس واعتماد مقرر ثانٍ يعين المنسق الخاص المعني بتحسين وفعالية سير المؤتمر وتوسيع عضويته، واعتماد مقرر ثالث يحدد أسماء من سيعملون بصفة منسقين للهيئات الفرعية و/أو منسقين خاصين. ونحن نتقدم بهذه المقترحات ونعرضها على نظر جميع الأعضاء ونظل منفتحين على أية خيارات أخرى تسمح لنا بالتوصل إلى توافق في الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): شكراً السيد الرئيس. أود الإدلاء ببعض الملاحظات حول مشروع المقرر المتضمن في الوثيقة CD/WP.619/Rev.2 قبل تلقي تعليمات من عاصمتي حوله.

أولاً ما تزال النسخة المنقحة لمشروع المقرر لا تتضمن الإيضاحات التي شدد عليها عدد من الوفود حول ولاية المنسق الخاص المعني بتحسين آلية عمل المؤتمر ونطاق المواضيع والأهداف المتوخاة من عمله. ونعيد تأكيد أن طريقة وتوقيت اقتراح النظر في هذا الموضوع يثيران شكوكاً حول الدوافع وراء المقترح، وعلى الرغم من إيماننا بوجود هامش دائماً لتحسين طرائق العمل وآلية عمل المؤتمر إلا أنه ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن المؤتمر تمكن في ظل طرائق عمله الحالية من تحقيق إنجازات مشهود لها. كما نعيد التأكيد على أن سبب الجمود في عمل المؤتمر لا يكمن في طرائق عمله وفي عضويته بقدر ما يعود لغياب الإرادة السياسية التي من شأنها تحقيق أهدافه، كما يعود للتوجه المتزايد لبعض الدول لاستخدام المنبر في المؤتمر للترويج لأجندات سياسية. ما زلنا نرى أن الماضي في إطلاق هذا المسعى من دون توضيح معاملة لا يدعو للتفاؤل بالتوصل لنتائج تخدم عمل المؤتمر، بل على العكس من ذلك، فإنها قد تجلب المزيد من التعقيدات وتدخل المؤتمر في مناقشات لا طائل منها. لذلك لسنا في موقع الموافقة على المسعى غير الواضح الذي قد يدخل المؤتمر كما ذكرت في مناقشات لا طائل منها من دون توضيحها بشكل كافٍ، لا سيما وأن هناك تجربة سابقة في هذا الإطار للأعوام الماضية لم تثمر عن نتائج تذكر على الرغم من أجواء المؤتمر حينها كانت غير متممة بالتسييس والاستقطاب الذي نشهده حالياً. لذلك نرى عدم وجوب الإسراع في هذا المسعى وإعطاءه الوقت الذي يستحق ونود الإشارة أيضاً إلى أن تناول هذا الموضوع لا يزال أمراً غير توافقي في المؤتمر وندعو لأخذ ذلك في الاعتبار لدى تقييم النص النهائي لاعتماده من قبل المؤتمر.

وبعد قول ذلك نعيد التأكيد على مقترحنا بفصل المقرر المتعلق بالأمر الإجرائية عن المقرر المتعلق بالعمل المضموني انسجاماً مع الممارسة التي اتبعتها المؤتمر في تجارب سابقة في عامي 2001 و2002 عبر المقررين المتضمنين في الوثيقتين CD/1464 وCD/1667. على الرغم من أن التوجه لاستمرار عمل الهيئات الفرعية يثير مخاوف من مؤسسة هذا المسار الذي قد يفضي بشكل تدريجي إلى الابتعاد عن ولاية المؤتمر التفاوضية التي تشكل علة وجوده، إلا أننا يمكن أن نؤيد هذا المسعى بتوفر ضوابط تضمن وجود قيمة مضافة من عمل هذه الهيئات وتساهم في تبلور مشتركات تساعد على المضي قدماً وتضمن القيام بعمل تحضيري للتفاوض يتسم بالتوازن والشمولية، وذلك من خلال مزيد من التوازن فيما يخص ولايات الهيئات الفرعية، وتجنب الانتقائية في اختيار العناصر والمواضيع الداخلة في إطار عملها وربط أوضح للأهداف النهائية للهيئات الفرعية بالتوصل لعناصر صكوك قانونية ملزمة.

نعتقد أن اجتماعات الهيئات الفرعية يجب أن تكون غير رسمية وفقاً للقواعد الإجرائية وأن يتم اعتماد تقاريرها في الجلسة العامة للمؤتمر على غرار العام الماضي، بعد اعتمادها في الهيئة نفسها. وفي حال التمكن من اعتماد تقرير الهيئة الفرعية بالتوافق، لا نرى حاجة لبيان منسق الهيئة لأنه يعكس وجهة نظر شخصية للمنسق، ونرى ضرورة الإشارة لذلك في الفقرة الخاصة به في مشروع المقرر.

نعيد التأكيد على أهمية التعامل مع البنود الخامس والسادس والسابع من جدول الأعمال على قدم المساواة مع البنود الأربعة الرئيسية من خلال إنشاء هيئة فرعية مستقلة لبحث المواضيع الهامة في إطار هذه البنود نظراً لكون التحديات الناشئة تشكل إحدى الأولويات الأساسية لعدد كبير من الدول الأعضاء.

فيما يتعلق بالمنسقين المقترحين، نؤكد على ضرورة أن تتسم الترشيحات المتصلة بتسميتهم بالحد الأدنى من النزاهة والحياد والقبول من قبل أعضاء المؤتمر آخذين بالاعتبار وجود مشكلة في ضمان حيادية بعض الأسماء وفي ضمان عدم تسييسهم لعملهم. لذلك نرى أنه من الأفضل التركيز أولاً على معايير عمل الهيئات الفرعية والانتهاز منه ثم التعامل مع تسمية المنسقين على غرار الممارسة التي اتبعتها المؤتمر في دورة العام الماضي بما يضمن عدم التأثير السلبي لذلك على إقرار تشكيل الهيئات الفرعية. شكرًا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): شكرًا سيدي الرئيس. أود أولاً وقبل كل شيء أن أضم صوتي إلى الوفود الأخرى في الترحيب بزميلتنا الجديدة سفيرة بيرو الموقرة. وأنا أتطلع للعمل معها شخصياً ومع وفدها بشكل إيجابي دعماً لعمل المؤتمر. وفيما يتعلق بمشروع المقرر الجديد الذي عرضتموه علينا، لقد درسنا هذا المشروع عن كثب وأفدنا عاصمتنا به بالفعل. ونحن نلاحظ أنكم، أنتم وفريقكم، بذلتم جهوداً جديدة للمضي قدماً في الأخذ بالأفكار والمقترحات البناءة المقدمة من جميع الأطراف، ونحن نقدر ذلك كل التقدير. لقد استمعت باهتمام أيضاً للتعليقات التي أبدت منذ قليل ووفدي، شأنه شأن جميع الوفود الأخرى، يتطلع للإفادة كلياً من الوقت المتاح لنا للمضي قدماً في المشاورات على مختلف المستويات، بحيث يتسنى لنا اعتماد هذا المقرر يوم الخميس.

لقد استمعت أيضاً لبيانات الجميع ولدي بضعة تعليقات أريد أن أشاطركم إياها. يتعلق أحد هذه التعليقات بالفقرة الأخيرة من ديباجة المشروع التي تحدث عنها سفير الهند والتي تشير إلى تشجيع "التعددية الثقافية". وأود أن أتقدم باقتراح يتمثل في تغيير هذه العبارة لتصبح "تعددية الأطراف". لا أظن أن أحداً يعارض النهوض بالتعددية من خلال دعم عمل المؤتمر.

وفيما يتعلق ببعض من المحتويات الخاصة في مشروع المقرر، وفيما يتصل بإنشاء أربع هيئات فرعية، نلاحظ أن عنوان الهيئة الفرعية 2، خلافاً لعنوان الهيئات الفرعية الثلاث الأخرى، لم يؤخذ من جدول أعمال المؤتمر. وما زلنا نأمل أن يتيسر الرجوع، في عنوان هذه الهيئة الفرعية، مثلها مثل الهيئة الفرعية 1، إلى بندي جدول أعمال المؤتمر 1 و2، والإشارة لاحقاً إلى أنه سيكون لها تركيز خاص على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبخصوص تلك النقطة لقد لاحظت أيضاً أن العديد من الوفود قد قالت إنها يجب أن تكون صكاً ملزماً قانوناً. ونحن نشاطر هذا الرأي. كما نعتقد أن المؤتمر هو المحفل المناسب الوحيد للتفاوض في معاهدة وإبرامها. وأظن أنه رغم عدم توصل المؤتمر إلى اتفاق لبدء المفاوضات العام الماضي أو هذه السنة، وعلى الرغم من أنه لم يتوصل إلى الحصول على توافق في الآراء في الوقت الحاضر إلا أن الجميع ملتزمون بالقيام بهذا العمل الموضوعي المتعلق بمسائل هامة من

بينها إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وهذه الجهود هي في حد ذاتها استمرارية للعمل لدفع المفاوضات إلى الأمام بشأن البنود الهامة في هذه المجالات من خلال المؤتمر، بما في ذلك وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

أما فيما يتعلق بصيغة هذا المقرر على وجه التحديد سوف لن نُلح بطبيعة الحال على أفضليتنا لأننا نأمل في الاعتماد السلس لمشروع المقرر هذا في المؤتمر. ونحن ندرك أن مشروع المقرر هذا إجرائي في طبيعته. أما فيما يتصل بالهيئات الفرعية الأربع والمنسقين فإنه بإمكان هذه الهيئات وهؤلاء المنسقين المساعدة أيضاً على السماح للمؤتمر بإجراء مناقشات وحوارات موضوعية والعمل في هذا المجال من خلال العملية الإجرائية. وهكذا فإنه على الرغم من فهمي واحترامي لأفكار الجميع بخصوص الوظائف والولايات الممكنة للهيئات الفرعية والمنسقين، لدي أيضاً أشياء أريد أن أقولها بخصوص هذه النقاط. نحن نؤمن، فيما يتصل بالطريقة التي ستعمل بها الهيئات الفرعية، بأنّ أنشطتها والإجراءات التي يقوم بها المنسقون القلائل المعيّنون من الرئيس والذين يقومون بأعمال محددة في مجالات اختصاصهم، كلها أمور ستظل تحترم وتراعي بشكل كامل وجهات نظر وآراء جميع الدول الأعضاء.

ولدي أيضاً نقطة ثانية أريد إثارتها. أود أن أتحدث تحديداً عن المنسق المعني بتحسين وفعالية سير المؤتمر وتوسيع عضويته وعما يتعين على ذلك المنسق القيام به. لقد لاحظت أن بعض الوفود أعادت الإعراب عن وجهات نظرها وتعليقاتها بخصوص هذه النقطة في عدة مناسبات. وهذه تشمل آراء ومقترحات وشواغل وبواعث قلق. فمختلف الوفود لديها بداية آراء ومواقف بخصوص هذا الموضوع. وهذه الاختلافات وما اتصل بذلك من مخاوف وشواغل يمكن أن تصبح عاملاً هاماً في التأثير على ما إذا كان يمكن أن يحصل مشروع مقررنا على ما يكفي من التأييد لاعتماده من عدمه.

وبالنظر إلى هذا الوضع، أود أن أعيد مرة أخرى تأكيد فهم الوفد الصيني لهذه المسألة. لقد سبق أن قلت في مناسبات عديدة في هذا المحفل إننا نوافق على إنشاء منصب المنسق هذا قصد تيسير المناقشات. وبإمكان جميع الوفود أن تعرب عن وجهات نظرها حول كيفية مزيد تحسين عمل المؤتمر، بل وحتى توسيع عضويته. وهذه المناقشات هي في حد ذاتها بيان واضح لروح الديمقراطية السائدة في المؤتمر. وخلال هذه المناقشة، يجب أن تحترم آراء جميع الوفود وتولى العناية اللازمة. وفي رأيي، ونظراً لأن هناك وجهات نظر متباينة بخصوص هذه المسألة، لا بد لنا من التأكد من التعبير الكلي عن هذه الآراء المختلفة، بصرف النظر عما إذا كان هناك رأيان أو عدة آراء على حد سواء. وأعتقد أنه لا بد لنا، في هذه العملية، ألا ننتظر أن تقبل الأغلبية آراء الأقلية ولا أن تفرض آراء الأغلبية على الأقلية. وإذا لم تفرض هذه المناقشات إلى توافق في الآراء فإنه حينئذ ليس للاجتماعات والمناقشات التي ينظمها هذا المنسق أن تثمر أية استنتاجات محددة.

سيدتي الرئيس، وكما أوضحتم من قبل في مشروع المقرر، بعد الإشارة إلى المنسقين في نهاية الفقرة 8 "يقرر المؤتمر...". وبالتالي أعتقد أن هذا النوع من الأحكام يكفل بالفعل كون الاستنتاجات التي قد تنبثق عن المناقشات التي يجريها هذا المنسق بشأن تحسين أساليب العمل وتوسيع العضوية، لا يمكن في نهاية المطاف أن تكون مضرّة بمواقف وشواغل أية دول أعضاء. وهذه هي الكيفية التي يفهم بها وفدنا الترتيبات التي اتخذها المؤتمر هذا العام. وسوف نشترك في هذا العمل على هذا الأساس. هذا ما أردت أن أشاطركم إياه جميعاً اليوم.

سيدتي الرئيس، سنظل أنا ووفدي ندعم عملكم وسوف نستخدم بأفضل ما يمكن الوقت المحدود المتاح لنا لبذل جهود إضافية بغية التوصل بسلاسة إلى اعتماد هذا المقرر يوم الخميس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه. واسمحوا لي أن أؤكد أن فهمه هو أيضاً فهمي الشخصي بذلك الخصوص. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد أزارسا (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على جهودكم الرامية إلى سدّ جميع الثغرات. إنني لأقدر الجهود التي بذلتموها لإعداد مشروع المقرر الجديد الوارد في الوثيقة CD/WP.619/Rev.2. وأود أن أشدد على أن الأمر يتطلب منا الكثير لبلوغ هذه النقطة لأن العمل كان بطيئاً. ولقد استنفدنا وقتنا وجهدنا الثمينين في مسائل ذات طابع غير موضوعي وها نحن الآن متخلفون عن الجدول الزمني المحدد.

السيد الرئيس، بما أن الوقت محدود وقد تلقينا مشروع المقرر المنقح البارحة أود فقط أن أكرر أنني في انتظار تعليمات واضحة من عاصمتي فيما يتصل بهذا المشروع. لكن سأحاول مع ذلك توخي الدقة والإيجاز في تقاسم بعض التعليقات الأولية معكم.

إن الملاحظة التي أبداها وفدي في 7 آذار/مارس 2019 في الجلسة العامة قد تم إبدائها بإيمان صادق وتحلياً بروح المرونة بغية الوصول بنا إلى وثيقة تقوم على توافق الآراء. لكن أشعر أنني مضطر لأكرر ما قلته بخصوص بعض العناصر الرئيسية. إن وفدي يعتقد أن كل هيئة من الهيئات الفرعية يجب أن تعالج بنداً واحداً من بنود جدول الأعمال. وبهذا الخصوص يجب أن نتطرق الهيئة الفرعية 1 للبند 1 من جدول الأعمال والهيئة الفرعية 2 للبند 2 من جدول الأعمال. ومن الجوانب الإيجابية كون الصك الملزم قانوناً قد تم التشديد عليه في مشروعكم الجديد السيد الرئيس. لكن ولاية مؤتمر نزع السلاح للتفاوض في الصكوك الملزمة قانوناً لا يزال بحاجة إلى أن يكون أكثر متانة وأن يؤخذ أكثر مأخذ الجد. وفي الأثناء بود وفدي أيضاً أن يشدد على أن ولاية الهيئة الفرعية 2 يجب معالجتها وصياغتها بنفس الطريقة التي تمت بها معالجة وصياغة ولاية الهيئات الفرعية الأخرى. ولقد عرضنا عليكم بالفعل اللغة ذات الصلة بالنسبة لكل واحدة من الهيئات الفرعية ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً، مرة أخرى، أن هذا الأمر يجب أن يُستخدم بطريقة متوازنة جداً. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك فإن الصياغة المستخدمة لوصف مسؤوليات المنسق بالنسبة للمسائل ذات الصلة بينود جدول الأعمال 5 و6 و7 يجب أن تستنسخ بشكل واضح الصياغة المستخدمة في الوثيقة CD/2153.

أما فيما يتعلق بالفقرة 3 فنحن نحثكم على اتباع النظام الداخلي يجعل الهيئات الفرعية تتعقد في سياقات غير رسمية. لكن إذا وافقت الغرفة على عقد جلسة أو جلستين رسميتين فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً وأنه يجب أن يقتصر ذلك على الجلستين الأوليين. والمشروع الجديد المعروض علينا يبين أن سلطة ومسؤولية المنسقين الخاصين أكبر بكثير من سلطة ومسؤولية منسقي الهيئات الفرعية. ونود الحصول على مزيد من الإيضاحات بخصوص هذه النقطة وعلى شرح لهذه السلطة المفرطة. وبالإضافة إلى ذلك فإن صفة المنسقين الخاصين وعددهم والدورة التي سيعملون فيها كلها مسائل لا تظهر في الجدول الزمني.

وعلى الرغم من تفسيراتكم في وقت سابق هذا اليوم السيد الرئيس - يبدو أنكم كرستم الكثير من الوقت والجهد في معالجة كل تفاصيل عملنا المقبل، وهذا أمر أشكركم عليه جزيل الشكر - لا نرى، فيما يتعلق بالمنسقين الخاصين، إلا قدراً ضئيلاً جداً من الوضوح ولا نرى ما يكفي من المعلومات المفصلة، وهو الأمر الذي كنا طلبناه في جلسات عامة سابقة. والغموض المحيط بمسألتي العضوية وأساليب العمل، اللتان هما مسألتان سينظر فيهما المنسق الخاص المعني بتحسين وفعالية سير المؤتمر، لا يزال قائماً. نحن مستعدون للنظر في مسألة العضوية بغية زيادة عدد الدول الأعضاء الجدد والمحتملين. والصيغة التي اقترحها وفدي في الجلسة العامة التي عقدت في 7 آذار/مارس تضي في هذا الاتجاه. غير أننا ما زلنا في انتظار مزيد من الإيضاحات من المجلس بخصوص البعد والنطاق وجدول

الأعمال المحدد فيما يتصل بأساليب العمل. هذا ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن النظام الداخلي، حتى بعناصره الحالية، يمكن أن يساهم في معالجة بنود جدول أعمال المؤتمر الأساسية الأربعة والتفاوض في صكوك ملزمة قانوناً إذا ما أبدى الجميع الإرادة السياسية.

السيد الرئيس، أمل بصدق أننا سنكون، بحلول يوم الخميس 14 آذار/مارس 2019، قد اعتمدنا مقررًا أو برنامج عمل متوازناً وأن يتسنى لنا بدء أعمالنا الموضوعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه. هل هناك أي وفد آخر يود أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد بركات (الجزائر) (تكلم بالإسبانية): أولاً وقبل كل شيء أود أن أرحب بسعادة سفيرة بيرو وأؤكد لها استعدادنا للعمل معها ومع وفدها للإسهام في إنجاح المؤتمر.

(تكلم بالعربية) اسمحوا لي سيادة الرئيس الآن أن أعبر لكم عن تقدير وفد بلادي لجهودكم في إعادة بعث أشغال المؤتمر من خلال مشروع المقرر في نسخته المعدلة المقدمة لنا، والتي تأخذ بعين الاعتبار العديد من اقتراحات وملاحظات الدول الأعضاء. وفي انتظار الملاحظات النهائية بخصوص هذه النسخة، يود وفد بلادي تقاسم بعض الأفكار الأولية.

في البداية نعتقد أن ضرورة إعادة بعث أشغال المؤتمر القائمة على عودته التفاوضية تشكل نقطة التلاقي بين أغلبية الوفود المتدخلة، وهذا ما يمكن الارتكاز عليه للمضي قدماً في تجسيد المبادرات الرامية إلى تسهيل تحقيق هذا الهدف المشترك، ومن بينها تشكيل الهيئات الفرعية للنظر في المسائل المدرجة ضمن جدول أعمال المؤتمر.

ثانياً، إن روح المبادرة وتحمل المسؤولية التي أبدتها السفراء كمنسقين ومنسقين خاصين تستحق منا التقدير والتشجيع وتستدعي تضافر الجهود لإنجاح مهامهم التي ستعكس لا محالة على أشغال مؤتمرنا.

ثالثاً، نعتقد أن إدراج جدول زمني ضمن مشروع المقرر قد مكن من الحصول على رؤية واضحة حول كيفية المضي قدماً في أشغالنا.

رابعاً وأخيراً، إن وفد بلادي الذي يتمسك بموقف مجموعة الـ 21 بخصوص احترام القواعد الإجرائية يعتقد أن تقديم توضيحات أوفى بخصوص الجزء المتعلق بالمنسقين الخاصين من شأنه أن يجيب أكثر على الاقتراحات والملاحظات التي أبدتها العديد من الوفود بهذا الخصوص.

السيد الرئيس، اسمحوا لي في النهاية أن أحبي فيكم روح المسؤولية والمهنية العالية، وأن أجدد لكم استعداد وفد بلادي للعمل معكم ومع أعضاء المؤتمر للدفع قدماً بأشغاله. شكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): حضرات الزملاء الموقعين، لم أكن أنوي التطرق لأي حكم محدد من أحكام هذا المشروع لكن، نظراً لكون بعض الوفود وجهت النظر إلى مفهوم - بل ويمكن القول فلسفة - التعددية الثقافية التي لا ندري من أين أتت، أود أن أتطرق لهذه المسألة بمزيد من التفصيل.

يبدو أن هناك مشكلة أكثر عمقاً من ظهور حكم في النص حافل بالمعاني، ولا سيما دون مناقشة أولية. وفي الواقع فإن النظر عن قرب عما كُتب يبين أن مؤتمر نزع السلاح عليه أن يشجع هذا

المفهوم، أو الفلسفة إذا شئتم، دون إشارة محددة إلى مسائل نزع السلاح بما أنه ترد بعد ذلك أداة العطف "و" ("and"). لكن مع كامل احترامي فإن مؤتمر نزع السلاح لا يعالج مسائل من هذا القبيل. وهذه ليست ولايته.

عليه لدي سؤال طبيعي لا بد أن أطرحه، وهو سؤال سبق أن طرحه أيضاً زملاء آخرون. أنا أفهم أن الرئيس لا يمكنه أن يسمي الوفد الذي اقترح التعديل المدخل على النص في وقت ما وراء الكواليس أو في مشاورات ثنائية و، دعوني أؤكد، دون مناقشة أولية أوسع، أو بعبارة أخرى بطريقة غير شفافة وغير متميزة بالشمولية. وأساليب العمل من هذا القبيل هي مسألة تبعث على بالغ القلق بالنسبة لنا.

ولقد أشرنا إلى هذه الظاهرة فيما يتصل بالنسخة السابقة من الفقرة 5 من المنطوق حيث لا ندري من أين أتت الإشارة إلى بيان المنسق. وهذا تحصيل حاصل الآن ولكن هناك أحكام أخرى أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تطرح تساؤلات جدية. ونظراً لحساسية الموضوع بالنسبة للرئيس أود أن أتوجه بالسؤال مباشرة إلى الوفد الذي تقدم بذلك الاقتراح لتوفير إيضاحات. هذه هي النقطة الأولى التي أردت أن أتطرق لها.

ثانياً، وعلى نقيض أسلوب العمل هذا المشكوك فيه، كان الوفد الروسي شفافاً بشكل مطلق طوال كامل عملية مناقشة المشروع. وما كنا قد قلناه لزملائنا الرؤساء أعدنا تأكيده في هذه القاعة في جلسات عامة وفي جلسات غير رسمية ورسمية. وبهذا الخصوص سنكون ممتنين جداً لو طرح الرئيس مثل هذه المسائل على النقاش العام. وقد تبين أنه قبل اعتماد المقرر بيومين أفضحت أحكام هامة تتطلب تفكيراً وتحليلاً نظراً لعواقبها، وذلك قبل اعتمادها بيومين لا غير! كيف يمكن بعد ذلك توقع أي نوع من أنواع المناقشة الجادة للمشروع؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. لقد حاولت أن أكون شاملاً وشفافاً قدر المستطاع مع 65 عضواً. لقد أجرينا مناقشات مكثفة وشاملة في جلسة عامة على ما أظن، ووضعت نفسي فعلاً تحت تصرف أي وفد كان يرغب في ملاقاتي بشكل ثنائي. وأظن أن جميع المقترحات قد تم شرحها باستفاضة ولكن، بطبيعة الحال، نظل مستعدين لتقديم المزيد من الإيضاحات إذا كان من شأن ذلك أن يكون مفيداً.

وفيما يتعلق بمسألة الإشارة إلى "التعددية الثقافية"، كان سفير الصين قد اقترح بالفعل استبدال "التعددية الثقافية" بـ "تعددية الأطراف". أنا أعتقد أن هذه هي النية وراء المقترح ولكن بإمكان السفير أن يوضح لنا ذلك.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): شكراً السيد الرئيس، وأود أيضاً أن أشكر زميلنا الروسي على طرح هذه المسألة. في الواقع هذا النص هو ما كنا قد قدمناه إلى الرئيس وهذه العبارة بدون شك خطأ مطبعي. كان يراد بها "تعددية الأطراف" وأتقدم باعتذاراتي لهذا الخطأ الفني. فعلاً، أضيفت هذه العبارة إلى فقرة الديباجة، وقد وردت في النص الذي قدمته في الجلسة العامة يوم الخميس الماضي، لذلك لم يُرسل هذا النص إلى الرئيس عبر أية قنوات أخرى. وفي نفس الوقت كنت قد شرحت، في خطابي، رأي وفدي بخصوص هذه العبارة. ونحن نعتقد أن النهوض بتعددية الأطراف عن طريق دفع أعمال المؤتمر قُدماً من المفروض أن تكون فكرة سيؤديها جميع الدول الأعضاء في المؤتمر. والآن وقد أثار بعض الزملاء شكوكاً منذ قليل، أردت أن أقدم هذا الشرح الموجز على أمل أن يحظى اقتراح وفدنا بتأييد الجميع. شكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه وعلى التوضيح الذي قدمه لنا. أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد آغابسجيكوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً السيد الرئيس. اسمحوا لي بداية أن أضم صوتي إلى المتحدثين السابقين وأشيد بجهودكم في إعداد مشروع المقرر، بالنظر إلى شواغل جميع الوفود المحتملة. وبما أننا تلقينا نسخة جديدة من المقرر البارحة فلا يسعنا، شأننا شأن العديد من الوفود الأخرى، إلا أن نبدي بعض الملاحظات الأولية. ولقد أرسلنا نسخة مشروع المقرر الجديد إلى أنقرا ونحن في انتظار تعليماتها.

السيد الرئيس، لقد أعرب وفدنا عن وجهات نظره بشأن الصيغة الأولى للمقرر في الجلسة العامة المعقودة في 28 شباط/فبراير. ومنذ ذلك الحين ونحن نتبع عن كثب المناقشات التي دارت بخصوص مشروع المقرر. وإنه لمن المشجع ملاحظة أنّ هناك توافقاً عاماً في الآراء على إنشاء الهيئات الفرعية لمزيد التعمق في المناقشات التقنية وتوسيع مجالات الاتفاق. وذلك يمكن أن يمهد الطريق في نهاية المطاف لبدء المفاوضات الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح. وكما أكدنا على ذلك فإن نقطة الانطلاق يجب أن تكون تقارير الهيئات الفرعية للسنة الماضية. ونحن مسرورون لملاحظة أن هذه التقارير قد ورت الإشارة إليها في مشروع المقرر.

ومسؤولية تقديم التقارير والإبلاغ مسألة هامة هي الأخرى لعمل الهيئات الفرعية. والتقارير، وكذلك أية قواسم مشتركة يتم التوصل إليها وأية توصيات يتم التقدم بها يجب أن تعتمد بتوافق الآراء.

ولمنع وجود أي غموض نقترح إدراج عبارة "بتوافق الآراء" قبل عبارة "تقرير" في السطر الأول من الفقرة 5. وفي نفس السياق نقترح أيضاً إضافة عبارة "الهيئات الفرعية" إلى السطر الخامس من نفس الفقرة بعد ما يجب أن يكون في صيغة الجمع "تقارير" وليس المفرد "تقرير" وينص حكم الفقرة عندئذ على وجوب أن "تقدم تقارير الهيئات الفرعية إلى المؤتمر من خلال الرئيس".

السيد الرئيس، بما أن مشروع المقرر الأول قد وُزع منذ ثلاثة أسابيع فإن وفوداً عديدة قد أعربت عن تطلعاتها لبداية مبكرة لعمل الهيئات الفرعية هذا العام. وأكدت أيضاً مشاغلها بخصوص الطريقة التي أُعد بها المقرر كمجموعة مسائل موضوعية وإجرائية للمؤتمر. وبالنسبة لتركيا فإن إقامة روابط بين الجوهر والإجراء في المؤتمر ووضعهما على نفس القدم من المساواة إنما هما مسألتان تبعثان على القلق. هذا المزيج يؤدي إلى النتيجة العكسية ويتعارض مع إنجازات عام 2018. وكما لاحظنا في 28 شباط/فبراير، يمكن أن تكون هذه الموازنة عبئاً على المؤتمر في الأعوام المقبلة. فبعد كل المناقشات التي دارت حول نسخ المقرر الثلاث المختلفة ما زلنا لم نقتنع بعد بمجدوى تعيين منسقين خاصين. ونحن نعتقد أنه على المؤتمر أن يقتصر فقط، في هذه المرحلة، على قرار إنشاء الهيئات الفرعية ومواصلة المناقشات بشأن سيره الفعال.

وموقف تركيا من هذه المسائل معروف جيداً ومدون. والمآزق الحالي الذي يجد فيه المؤتمر نفسه ليس نتيجة تركيبته الحالية أو نظامه الداخلي. وتركيا لا تعارض مناقشة مسألتَي السير الفعال أو العضوية اللتين يمكن أن يتناولهما المؤتمر بنفسه في أي مرحلة من المراحل. لكن نحن لا نرى أي حاجة إلى تعيين منسق خاص لهذا الغرض الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل تركيا على بيانه وأعطي الكلمة لسفير البرازيل.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أنا أتناول الكلمة أولاً وقبل كل شيء للترحيب بسفيرة بيرو والتعهد لها بتعاون البرازيل المستمر معها ومع فريقها بشأن جميع المسائل ذات الصلة بمؤتمر نزع السلاح. ثانياً، أود أن أشير إلى أننا أرسلنا مشروع

المقرر هذا إلى عاصمتنا مشفوعاً بتوصية إيجابية. ونحن نظرننا إليه بأقصى قدر من المرونة. بطبيعة الحال النص ليس هو النص الأمثل لأحد ولكنني أظن أنكم على الطريق الصحيح وأن هذا أقرب ما يمكن أن نتوصل إليه ويمكن أن نعتد به في الفترة الزمنية التي لا تزال أمامنا.

وأود أيضاً أن أعلق على مسألة المنسقين. كنت أنوي أصلاً عدم تناول الكلمة ذلك أن اسمي قد اقترح لتنسيق الهيئة الفرعية 3 لكن في هذه المرحلة، وبعد السماع لبعض الملاحظات من الزملاء، أظن أنه من الأهمية بمكان أن أقول إنني أنظر إلى دور المنسق - إذا مضى هذا المقرر قُدماً وتم الاحتفاظ باسمي - كميسر، ميسر نزبه ومحيد في خدمة المؤتمر لا أكثر ولا أقل. وتحلياً بهذه الروح تحديداً سأحاول القيام بهذا الدور إذا ما تأكد.

والكيفية التي شرحت بها الطريقة التي تعتمدون بها المضي قُدماً بخصوص المقرر هي، في رأيي، الطريق الممكن الوحيد للمضي قُدماً. وتخميني أنه لن يكون هناك أي تعديل إضافي آخر، ولو أن التعديلات يمكن إدخالها شفوياً إذا ما لزم ذلك للتوصل إلى توافق في الآراء. وأنا أؤيدكم كل التأييد في مسعاكم، ولكن أود أن أبدي تعليقاً موضوعياً وهو أنه لا يزال هناك اختلال ما في التوازن في النص الذي اقترحتموه - وتحديداً في الطريقة التي وصفتم بها "نهاية المطاف" بالنسبة لمنسقي الهيئات الفرعية من جهة والطريقة التي وصفتم بها نهاية المطاف بالنسبة للمنسقين الخاصين من جهة أخرى. فبالنسبة للهيئة الفرعية أمامنا حواجز من أنواع مختلفة لأن التقارير والبيانات التي تصدر عن الرئاسة إنما تصدر في الهيئات الفرعية قبل عرضها على الجلسة العامة للمؤتمر من خلال الرئيس، في حين أن المنسقين الخاصين يقدمون التقارير مباشرة إلى المؤتمر بالأصالة عن أنفسهم وليس من خلال الرئيس، دون الحاجة إلى ضمان الاعتماد المسبق لتقاريرهم في مشاوراتهم في إطار رسمي. وفي النهاية لا يمكنهم إلا أن يدلوا ببيان رسمي بشكل مباشر أمام الجلسة العامة للمؤتمر فضلاً عن أنه يمكنهم التقدم بأي إجراءات أو مقترحات قد يرغبون في عرضها كمنسقين خاصين إلى المؤتمر. وهذا يعطيهم صفة أكثر تأثيراً بكثير وأكثر مباشرة مما نحن بصدد منحه لمنسقي الهيئات الفرعية.

وسيكون على المنسقين أن يعملوا بكد في الهيئات الفرعية - ثماني جلسات ستكون كل واحدة رسمية - ثم محاولة التوصل، في الهيئة الفرعية أيضاً، إلى اعتماد تقرير لا يتضمن بالضرورة مقترحات ذات وجهة عملية ولكن يُبدي رأياً بخصوص مدى ما استطعنا إحرازه من تقدم تجاه خيارات المفاوضات وعناصر الصكوك الملزمة قانوناً أو القواسم المشتركة. وهذا إذن، بالنسبة لي، يظل اختلالاً كبيراً في التوازن.

وأنا متحفظ بعض الشيء في هذه المرحلة بخصوص نوع الإجراء الواجب اتخاذه عملاً بأية مقترحات أو توصيات قد يتقدم بها المنسقون الخاصون إلى المؤتمر بعد سلسلة من المشاورات - ولا ندري كم عدد هذه المشاورات - لأن العدد لا ترد الإشارة إليه في الجدول الزمني. فما الذي سنواجهه يا ترى في نهاية الأمر؟ هل سنكون قادرين جميعاً على اتخاذ ذلك المقرر بارتجال أو من غير ارتجال، إذا لم يُحرز تقدم في سياق رسمي أثناء اجتماع من اجتماعات المؤتمر الختامية من أجل التوصل إلى رأي يُجمع على أن هذه المقترحات مقترحات وجيهة وتستحق اهتماماً؟ في رأيي، لا يزال هذا الأمر مسألة يمكن إثارتها بصورة مشروعة تماماً؛ وقد يجعل ذلك من الأكثر حساسية بالنسبة للأعضاء العمل على هذا الأساس، وهذه المسائل مسائل عويصة لأنها يمكن أن تعني ضمناً تحويراً حاسماً لأساليب العمل أو قرارات حساسة جداً فيما يتصل بعضوية المؤتمر. وأنا أطرح هذه المسألة التي تبعث على القلق ولكن وفدي بطبيعة الحال مستعد لتأييد النص إذا ما عرضتموه لأغراض الاعتماد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير البرازيل على بيانه. اسمحوا لي بتوضيح تلك النقطة. هذه الطريقة لعرض الاستنتاجات المنبثقة عن أشغال المنسقين الخاصين كانت هي فعلاً الممارسة في

بداية هذا القرن عندما كان لدينا منسقون خاصون معنيون بكل من البنود الموضوعية والإجرائية على حد سواء. وكانت الممارسة تتمثل في كونهم يعرضون استنتاجاتهم في بيان شفوي في جلسة عامة رسمية. وكان ذلك الحال في بعض المناسبات إذ كانوا يتقدمون بتوصية ترمي إلى مواصلة العمل في العام التالي، وهذا أمر أعتقد أنه كان معمولاً به آنذاك. وبإمكاني أن أتصور أن أي توصيات أو مقترحات موضوعية أخرى تستغرق فعلاً بعض الوقت إذا ما أُريد اتخاذ أي إجراء بشأنها في مؤتمر نزع السلاح، بحيث أن إدراج تلك اللغة لم تكن النية منه الإيحاء باتخاذ إجراءات فورية بخصوص أية مقترحات. فعلاً فإن الوفود لها أن تأخذ ما يلزمها من الوقت للنظر فيها، ولكي أتفهّم النقطة التي أثارها السفير.

واسمحوا لي أيضاً بأن أعتنم هذه الفرصة لأشكره على التعبير عن نيته - إذا ما تمت فعلاً الموافقة على اسمه كمنسق للهيئة الفرعية - العمل كموظف مسؤول في المؤتمر والاضطلاع بمهامه بطريقة نزيهة، مراعيًا وجهات نظر جميع الوفود. ودعوني أطمئن المؤتمر من جديد: لقد تحدثت إلى جميع المنسقين والمنسقين الخاصين المقترحين وتلك هي التأكيدات التي حصلت عليها من كل واحد منهم وذلك هو حقاً فهمي للطريقة التي سيؤدون بها عملهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد نيكولايتشيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): نود، سيدي الرئيس، أن نشكركم على جهودكم الرامية لإضفاء الصبغة النهائية على مشروع المقرر. ووفدي يؤيد مساعيكم التي تهدف إلى تأمين قيامنا بالعمل الموضوعي. ونحن نعتقد أنه قد يكون من الممكن إتمام الشكليات التنظيمية خلال فترة الرئاسة الثانية. لكن أود أن أبدي عدداً من التعليقات حول ما قيل في هذه القاعة وأعرب عن بعض شواغلنا. نحن نعتقد أن هذه التعليقات ستساعد على إضفاء اللمسات الأخيرة على المقرر المعروض علينا.

أولاً وقبل كل شيء أود أن أشير، كما فعلنا في الجزء الرفيع المستوى، إلى أن تقسيم جدول الأعمال إلى بنود أساسية وأخرى غير أساسية ليس ملائماً كلياً للوضع الحالي في رأينا. ووفدي مستعد لبذل جهود مستدامة لإيجاد سبل لتجاوز مثل هذا التقسيم.

وفي حين نرى أن تعليقات عدد من الوفود حول ضرورة تفادي تكرار تجربة السنة الماضية معقولة فإننا، من ناحيتنا، سنظل نتحلى بالمرونة بخصوص الشكل الذي سينظر به المؤتمر في المسائل المتعلقة بالتحديات والتهديدات الجديدة بغية بناء توافق في الآراء وتحقيق هذا التوافق. ونحن نعتقد أن هناك سبباً وجيهاً للنص بشكل صريح في مشروع المقرر، في مرفق مثلاً، على حق المنسقين الخاصين في عقد اجتماعين غير رسميين على الأقل، في بداية عملهم وعند نهايته.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء الفقرة 6(أ) من مشروع المقرر، التي تنص على التنسيق بين المنسق الخاص والهيئات الفرعية في معالجة تأثير التحديات الجديدة والتهديدات على المسائل التي تعالجها الهيئات الفرعية، نحن نرى من المفيد إدراج حاشية في الجدول الزمني للاجتماعات، أو إيجاد طريقة أخرى، لتخصيص جلسة لكل هيئة فرعية لمثل هذه المناقشة.

وتنص الفقرة 7 من مشروع المقرر على حق المنسقين الخاصين في استشارة أعضاء المؤتمر في جلسات رسمية وغير رسمية. ونحن نعتقد أن حكم هذه الفقرة يمكن أن تكمله إشارة إلى المادة 35 من النظام الداخلي، تمشياً مع الفقرة 4. وفي هذه الحالة يمكن أن تُقرأ الفقرة على النحو التالي: وأقرأ عليكم الفقرة بالإنكليزية:

(تكلم بالإنكليزية)

يقوم المقررون الخاصون، أثناء الاضطلاع بمهامهم ووظائفهم، بالتشاور مع أعضاء المؤتمر في جلسات رسمية وغير رسمية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في المؤتمر وللدول غير الأعضاء التي يدعوها المؤتمر إلى المشاركة في أعماله خلال دورة عام 2019، طبقاً للمادة 35 من النظام الداخلي، وكذلك بالتشاور مع الوفود، مع مراعاة جميع وجهات النظر والمقترحات ذات الصلة الماضية والحاضرة والمقبلة.

(تكلم بالروسية) ولقد تقدمنا أيضاً بهذه المقترحات كتابة إلى الرئيس من أجل استعراضها وإمكانية مزيد تفصيلها.

وبالإضافة إلى ذلك، لقد استمعنا إلى الشواغل التي أعرب عنها بخصوص ولاية المنسق الخاص المشار إليها في الفقرة 6(ب) من مشروع المقرر. ونحن نعتقد أن إدخال بعض التعديلات على النص يمكن أن يعالج هذه المشاغل. فعلى سبيل المثال نحن نقترح تعديل الجملة الثانية في الفقرة 6(ب) على النحو التالي:

(تكلم بالإنكليزية) "ينظر المنسق الخاص في سبل تحسين تنظيم عمل المؤتمر ويتشاور مع الدول الأعضاء."

(تكلم بالروسية) ثم يظل النص كما هو بعد ذلك.

ونعتقد أن التقدم بمقترحات واضحة وملموسة في المرحلة النهائية سيساهم في تحسين مشروع المقرر وسييسر التوصل إلى التوافق في الآراء الذي نحن في أمس الحاجة إليه. ومن ناحيتنا، دعونيؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا الكامل لجهودكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على بيانه وعلى اقتراحاته. أعطي الكلمة الآن لسفير الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. بما أن وفدي كان قد أثار مسألة الفقرة 9 من الديباجة أتناول الكلمة للإعراب عن امتناني للسفير الصيني لما قدمه من إيضاحات ومقترحات. ونحن نعتقد أن ذلك مفهوماً هاماً وموضوعياً ونحن نؤيد كلياً إدراج تلك الفقرة من الديباجة.

والآن وقد أعطيتُموني الكلمة سيدي الرئيس، أود أن أقول لكم ما كنت أحسدكم كثيراً، ومهما كان حسدي لكم ضئيلاً سرعان ما زال كلياً بعد هاتين الساعتين والنصف من النقاش. وأود أيضاً أن أعيد لكم تأكيد دعم الهند لمساعيكم الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء ويحدوني الأمل أن نتوصل إلى اعتماد مقرر بحلول يوم الخميس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الهند على بيانه. وأود أن أعطي الكلمة لسفير الأرجنتين.

السيد فورادوري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. أود أولاً وقبل كل شيء أن أرحب بالسفيرة ألفارو إسبينوزا ممثلة بيرو والسفير تينغكو حسين ممثل ماليزيا. وبود وفد الأرجنتين أن يعرب مجدداً عن تقديره للجهود المبذولة لإعداد مشروع المقرر الذي نعتقد أنه يوفر استجابة متوازنة لشواغل واحتياجات جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. ونحن نرى أن المشروع المعروض علينا اليوم يعكس إلى حد كبير المناقشات التي دارت في هذه القاعة منذ أن وُزع المشروع الأول في يوم 22 شباط/فبراير، مما أفضى إلى نص واضح وشامل جداً يعلن وفدي أنه مستعد لتأييده برمته.

ونود أن نشدد على تضمين الديباجة إشارة إلى الحاجة إلى استئناف المؤتمر لعمله الموضوعي وإقامة صلة سببية بين هذا المقرر وعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. ونحن نقدر أيضاً جهود الرئيس للموازنة، قدر المستطاع، بين نطاق ولايات الهيئات الفرعية الأربع، ولا سيما من خلال الفقرة 2 من المنطوق. وفيما يتصل بهذه الفقرة نحن مسرورون بالإشارة إلى تحديد ومراعاة الصكوك الملزمة قانوناً للتفاوض كجزء من ولاية الهيئات، بما أن التفاوض في مثل هذه الصكوك هو هدف هذا المؤتمر الرئيسي، ويجب أن تهيئ الهيئات الفرعية الأساس لهذا التفاوض ما أن توضع الشروط لاعتماد المؤتمر لبرنامج عمل موضوعي.

كما نعرب عن تقديرنا لجهود الرئيس الرامية إلى وضع جدول زمني لجلسات الهيئات الفرعية. ونحن نؤمن بأن عقد جلسات رسمية عند افتتاح واختتام الدورات خطوة إلى الأمام فيما يتصل بالقرار المتخذ في العام الماضي، بما أن ذلك سيمكن المؤتمر من الاحتفاظ بسجل مختلف المواقف الوطنية والنقاشات بين أعضائه بشأن مختلف بنود جدول الأعمال وسيوفر الوضوح فيما يتصل بمجالات التقارب والاختلاف بيننا. وبهذا الخصوص، سيدي الرئيس، ومراعاة لكونه من مصلحة وفدي، ومن المؤكد أيضاً من مصلحة الأغلبية العظمى لأعضاء المؤتمر، أن يتخذ هذا المقرر أثناء فترة رئاستكم، فإننا نكرر الإعراب عن موافقتنا على النص المقدم ونحث أعضاء المؤتمر الآخرين على التحلي بأكثر ما يمكن من المرونة في السعي إلى اعتماد هذا النص بأسرع ما يمكن، ولا سيما في مواجهة خطر سباق تسلح جديد وفي ظل الاعتراف المتزايد بالحاجة إلى إعادة تنشيط هذا المحفل، وبالنظر إلى المؤتمر الاستعراضي لعام 2020.

وأخيراً، وفيما يتصل بتعيين وطبيعة المنسقين، أود ببساطة أن أعيد تأكيد ما قاله زميلنا البرازيلي وأكدموه أتم. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه وأعطي الكلمة لممثلة أستراليا.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس، اقتراح بسيط جداً فقط لو سمحتم. بعد الاستماع باهتمام إلى تعليقات زميلي البرازيلي الرصينة، أعتقد أن العرض من الجملة الثانية في الفقرة 8، كما فهمتها، ليس التأكيد على أننا ننتظر من مؤتمر نزع السلاح أن يتخذ إجراء وإنما التشديد على أنه إذا ما أُريد اتخاذ إجراء يجب أن يكون ذلك بتوافق الآراء. هكذا فإنه بإمكانكم بكل سهولة تحديد ذلك الفارق الدقيق بقلب ترتيب الجملة، ليس بتغيير أية ألفاظ وإنما بالقول: "أي إجراء عملاً بأية مقترحات أو توصيات قد يتقدم بها المنسقون الخاضعون بتقرر بتوافق الآراء". وذلك يمكن أن يعطيكم التوكيد الذي تحتاجون إليه كما أنه من شأنه أن يمكنكم من معالجة البعض من الحذر السائد في القاعة. ولست عادة من أنصار صيغة المبني للمجهول ولكن أظن أن ذلك قد يكون حلاً عملياً في هذه الحالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة أستراليا على بيانها وعلى اقتراحها. أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا:

السيد غابريلسي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أولاً، أريد أن أرحب ترحيباً حاراً بزميلتنا الجديدة من بيرو. ولها أن تعول على دعم وفدنا الكامل واستعدادنا للعمل معها عن كثب. وأود أيضاً أن أشكر الرئيس وفريقه على كل ما بذلوه من جهود. لقد عملتم فعلاً بشكل لم يعرف الكلل ولقد سمعت الكثير من عبارات الشناء على الطريقة النزيهة التي أدرتم بها الأعمال ووجهتمونا بها إلى نص يبدو أنه يعكس حلاً توفيقياً بين العديد من الوفود وردده أيضاً العديد من الزملاء. أما بالنسبة لوفدي فإن النص ليس بالتحديد ما نرغب فيه، ولا سيما بتسمية الهيئات الفرعية

ولكن بإمكاننا أن نقبل به تحلياً بروح التوافق وكحل وسط. ونحن نأمل أيضاً، كالعديد من زملائنا هنا، في أن نكون يوم الخميس قادرين على اتخاذ قرار بشأن هذا النص كما هو، أو لربما بالقليل من التعديل، وراغبين في ذلك، ولو أنني لا أرى مجالاً واسعاً لتغييرات كبيرة تذكر.

أنا أؤيد كلياً ما قلموه فيما يتصل بمنصب المنسقين، وما قاله زميلنا البرازيلي بخصوص تسميته المقترحة يردد ما يمكن أن أقوله بخصوص تسميتي أنا. مرة أخرى شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. وبإمكان وفدي أن يؤيد النص كما هو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، في هذه الحالة لدي سؤال إجرائي ألا وهو معرفة كيف ستمضي قدماً في أعمالنا؟ لا يوجد أماناً إلا يوم عمل واحد قبل يوم الخميس. ونظراً لعدد المقترحات والتعديلات الخطية، إذا ما أخذت بعين الاعتبار إلى حد ما، يُتَظَر أن تكون هناك تغييرات جوهرية في عدة أحكام في النص. ولا أدري كيف ترى الوفود الأخرى هذه المسألة ولكن وفدنا سيحتاج إلى التشاور مع العاصمة، وهذا أمر يحتاج إلى بعض الوقت أيضاً، ولا سيما إذا كان هناك نص جديد. وكما نعلم فإنه حتى في أي قرار إجرائي كل كلمة لها وزنها ومسألة الفرق بين التعددية الثقافية وتعددية الأطراف قد أثارت بالفعل آراء متضاربة. فهذا الوفد يؤيد وهذا الوفد الآخر يُدخل تصويبات وهذا الوفد الثالث في حيرة من أمره بخصوص النسخة التي قد تأتون بها في النص المحدث إذا ما كنتم بصدد الإعداد لصياغة نص من هذا القبيل. وأود ببساطة أن أطلب مراعاة كون الوفود، ولا سيما منها تلك التي لديها فوارق في التوقيت مع عواصمها، تحتاج بالتأكيد إلى التشاور مع هذه العواصم، ونحن حريصون جداً على تفادي وضع نحضر فيه يوم الخميس ولا يكون البعض قد تلقى تعليمات من عاصمته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. وسأقول كلمة في النهاية حول الكيفية التي نعتزم المضي بها قُدماً. أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد إيغويغورين (شيلي) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. اسمحوا لي قبل كل شيء أن أرحب بسفيرة بيرو، السيدة ألفارو إسبينوزا، في مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أيضاً سيدي الرئيس بأن أكرر مدى امتناننا للعمل الذي قمتم به أنتم وفريقكم، وبشكل خاص لعرض النسخة الثانية من المشروع المنقح. ونحن نقدر إدراج الاقتراح المتعلق بمنسقي الهيئات الفرعية الذي نحن، كما قلت الأسبوع الماضي، مستعدون لتأييده. ونود بشكل خاص أن نتوجه بالشكر للوفود التي أعربت عن استعدادها لتولي هذه المسؤولية. ونود أيضاً أن نشكركم على إدراج الجدول الزمني وأيضاً للتقليل من العدد الأقصى للجلسات - وهذا إجراء نعتقد أنه إجراء يتسم بالحذر.

إننا نلاحظ الجهد الخاص الذي بذلتموه للأخذ باهتمامات ومواقف الأغلبية العظمى التي أعربت عنها مختلف الوفود في جلساتنا السابقة. وبهذا الخصوص نرى أن توضيح صياغة الفقرتين 2 و 5 خطوة إلى الأمام. ونعتقد أيضاً أن ذلك سيساعد على تفادي سوء التفسير في وقت لاحق من العملية، أو إلى تفسيرات تستبق الحكم على النوايا أو تقوض في نهاية المطاف الثقة بين الدول الأعضاء.

وفيما يتصل بالمنسقين الخاصين، نشكركم أيضاً على التوضيحات الإضافية والنص التكميلي. ولكن مع ذلك ما زلنا نعتقد أن هناك مجالاً لصقل الصياغة لتقديم مزيد من الإيضاحات، ولا سيما فيما يتصل بالكيفية التي يُتَظَر بها من المنسقين الخاصين القيام بعملهم. وتجدر الإشارة بشكل خاص

إلى الفقرة 8. وأود أن أؤكد أن المنسقين الخاصين يجب، في رأينا، أن يتمتعوا بما يكفي من الحرية لتنظيم عملهم وفقاً لخصائص المسائل الخاضعة لمسؤوليتهم وسوف يحتاجون بالتأكيد إلى إجراء مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء. لكن، نظراً للحساسية المحيطة بموضوع المنسقين الخاصين نود أن نشدد أيضاً على الحاجة إلى درجة من إمكانية التنبؤ في الجانب الإجرائي.

سيدى الرئيس، بود شيلي أن تؤكد لكم مرونتها واستعدادها لتأييد مشروع المقرر هذا كما غرض منذ البداية. فهو نتيجة سلسلة من المشاورات وقد تم صقله وإثراؤه. وتعليقاتنا الأولية مبداءة تحلياً بروح بناءة تسمح بالاعتماد السريع لمشروع المقرر هذا - وهو مسار عمل يمكن أن نطمح إليه في هذه المرحلة، في غياب برنامج عمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير شيلي على بيانه. وبهذا نختم الآن قائمة المتحدثين، ولكن دعوني أقول بضع كلمات بخصوص الطريقة التي ستمضي بها قُدماً. أشكر الوفود مرة أخرى على انفتاحها ومشاركتها في هذه العملية وعلى المقترحات التي تقدمت بها هذا الصباح. وكما قلت في بداية جلستنا لا أنوي تعميم مشروع جديد لهذا المقرر. وأنا أعتقد أن البنية الإجمالية التي تكمن وراءه هي أفضل ما يمكن أن نفعله، كما أعرب عن ذلك العديد من الوفود. لذلك، وبما أنه لا يزال هناك فعلاً مجال للتحسين فأنا أعتقد أن هذا المجال يقتصر على التوضيحات والتعديلات المحدودة للنص، وهذا أمر أعتقد أنه يمكن التعامل معه شفويًا يوم الخميس. وإذا كانت لدى الوفود مقترحات محددة أنا أدعوها إلى تقديمها كتابة وأشكر الوفود التي فعلت ذلك من قبل.

هذا وأود أن أحث جميع الوفود على التماس توجيهاتهم النهائية من عواصمهم لتمكيننا من اتخاذ إجراء بشأن مشروع المقرر هذا في صبيحة يوم الخميس. وأود أن أختتم بإعادة تأكيد أن الغاية من مشروع المقرر هذا ليست تمبيع عملنا أو مزيد إبعادنا عن ولايتنا الأساسية، التي هي التفاوض، وإنما الغاية منه هي العودة بنا إلى العمل. وقد أجرينا مناقشة جيدة في رأيي بذلك الخصوص على مدى الأسابيع القليلة الماضية، مستندين إلى المناقشات التي أجريناها تحت رئاسة أوكرانيا، وأنا أعتقد أن هناك شعوراً سائداً في هذه القاعة بأن هذه هي الطريقة السليمة للمضي قُدماً هذا العام، لذلك فأنا أتطلع للترحيب بكم جميعاً من جديد صباح يوم الخميس عندما أنوي طرح هذا المقرر من أجل اتخاذ إجراء بشأنه.

تُرفع الجلسة.

تُفعلت الجلسة الساعة 12/40.